

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مطبوعة بيداغوجية في مقياس :

تقنيات وأعمال البنوك – دروس وتمارين –

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي (العلوم الاقتصادية)

من إعداد: الدكتور محمد بن جاب الله

السنة الجامعية: 2020/2019

اعتمدت هذه المطبوعة بعد مصادقة المجلس العلمي لكلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في المحضر رقم 2020/02
المؤرخ في 2020/10/15
رقم اعتماد المطبوعة: 323/ن.ع.م.ب.ت.ب.ع.ع.خ/2020

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	فهرس المحتويات	02
	مقدمة	06
1	أساسيات عن البنوك وأهم الخدمات المقدمة من البنوك التجارية	09
1.1	أساسيات عن البنوك	09
1.1.1	تعريف البنك	09
2.1.1	الهيئات المالية	09
3.1.1	الوساطة المالية	10
4.1.1	أنواع البنوك ضمن الجهاز المصرفي	12
5.1.1	إنشاء النقود	14
2.1	الخدمات المقدمة من البنوك التجارية	19
1.2.1	الحساب البنكي	19
2.2.1	العمليات على الحساب	20
3.2.1	أدوات الدفع	23
	ملحق المحور الأول	27
2	عمليات الائتمان	37
1.2	الائتمان قصير الأجل	37
1.1.2	اعتمادات الصندوق	37
2.1.2	اعتمادات تحريك الحقوق التجارية (تمويل الحقوق المهنية)	40
3.1.2	تمويل المخزونات	42
4.1.2	الاعتمادات بالإمضاء	43
2.2	الائتمان متوسط الأجل	45
3.2	الائتمان طويل الأجل	45
4.2	الائتمان الإيجاري	45

46	التوظيف المالي	5.2
46	الأسهم	1.5.2
48	السند	2.5.2
49	ملحق المحور الثاني	
57	تقنيات اتخاذ قرار منح القروض	3
57	أهم العناصر الواجب أخذها في الحسبان في سياسة الإقراض	1.3
57	الإلمام بيئة المؤسسة الاقتصادية	1.1.3
57	دراسة العنصر البشري وكفاءته الإدارية	2.1.3
57	تحليل المنتج والسوق	3.1.3
57	تحليل المهام الإنتاجية	4.1.3
58	حجم رأس مال البنوك	5.1.3
58	السياسات النقدية للبنك المركزي	6.1.3
58	تكلفة ونوعية الودائع وحجمها	7.1.3
58	دراسة الوضعية المالية للمؤسسة	2.3
66	الدراسة المالية للمشروع	3.3
66	تعريف المشروع	1.3.3
66	مفاهيم عامة	2.3.3
67	طرق اختيار الاستثمارات	3.3.3
72	تسيير ضمانات القروض	4.3
72	الضمانات الشخصية	1.4.3
72	الضمانات الحقيقية	2.4.3
73	متابعة القروض	5.3
74	ملحق المحور الثالث	
82	الصرف	4
82	مفهوم سعر الصرف	1.4

82	الأسعار المتقاطعة (أو أسعار التقاطع)	2.4
83	العمليات في سوق الصرف	3.4
83	الصرف الحاضر	1.3.4
83	الصرف الآجل	2.3.4
84	التحسن أو التدهور في قيمة عملة مقابل عملة أخرى	3.3.4
84	أنظمة الصرف وأنواعها	4.4
85	نظام أسعار الصرف الثابتة	1.4.4
85	نظام أسعار الصرف الحرة	2.4.4
87	نظام الرقابة على الصرف	3.4.4
87	ملحق المحور الرابع	
91	تقنيات تمويل التجارة الخارجية	5
91	التمويل قصير الأجل للتجارة لخارجية	1.5
91	الاعتماد (القرض) المستندي	1.1.5
92	التحصيل المستندي	2.1.5
92	خصم الكمبيالات المستندية	3.1.5
92	عملية تحويل الفاتورة	4.1.5
93	التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية	2.5
93	قرض المشتري (المستورد)	1.2.5
93	قرض المورد (المصدر)	2.2.5
94	التمويل الجرافي	3.2.5
94	القرض الايجاري الدولي	4.2.5
96	الخاتمة	
98	قائمة المراجع	
102	ملحق بقائمة بحوث تكميلية	

المقدمة

مقدمة:

من بين أبرز مؤسسات الوساطة المالية نجد البنوك التجارية التي تسعى دائماً في تمويل الاقتصاد الوطني حيث، تعمل على جمع ما يزيد عن حاجة الطرف الذي بحوزته الأموال وتقدمها لطرف آخر يكون بحاجة إليها بطريقة غير مباشرة مقابل ربح معين. فهي بذلك تُقدم العديد من الخدمات الأساسية والضرورية لأشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، كل هذه الخدمات تتطلب تقنيات سواء في فتح الحسابات أو منح القروض أو ما يتعلق بعمليات الصرف و تمويل التجارة الخارجية.

نتيجة لذلك، جاءت هذه المطبوعة لتفي بهذا الغرض وذلك بالإشارة إلى أهم التقنيات المستخدمة في البنوك، لاسيما البنوك التجارية الجزائرية، وهذه المطبوعة التي احتوت مجموعة من الدروس النظرية مع مجموعة كبيرة من التمارين المحلولة، هي بالأساس موجهة إلى طلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي. كما يمكن الاستفادة منها في التخصصات الأخرى في العلوم المالية سواء على مستوى الليسانس أو الماستر. باستثناء المحور الخامس الذي لا يحتوي على ملحق نظراً لطبيعته النظرية.

من هنا تم تقسيم هذه المطبوعة إلى وفق ما يقتضيه البرنامج إلى خمسة محاور رئيسية، إذ تضمن كل محور منها على الجانب النظري مع أمثلة إذا ما تطلب ذلك، متبوعاً بملحق يتضمن مجموعة تمارين محلولة، حتى تُمكن الطالب من الفهم. وفي آخر المطبوعة أُدرجت مجموعة من البحوث في شكل عناوين تعتبر كمواضيع لتوسيع معارف الطالب. هذه المحاور هي كما يلي:

1- أساسيات عن البنوك وأهم الخدمات المقدمة من البنوك التجارية: وذلك بالتطرق مفاهيم وأنواع البنوك وكذلك مفهوم النظام المالي وأهم الخدمات التي تُقدمها البنوك، لا سيما التجارية منها.

2- عمليات الائتمان: ويكون بالتطرق إلى أهم أنواع الائتمان من خلال تصنيفاتها من الناحية الزمنية، قصير ومتوسط وطويل الأجل.

3- تقنيات اتخاذ قرار منح القروض: ونشير هنا إلى أدوات اتخاذ القرار بشأن منح القروض التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تمويل المشاريع وغيرها من أنواع القروض.

4- الصرف: نرى من خلال هذا المحور مفاهيم عن الصرف وبعض التقنيات التطبيقية المستخدمة من خلال البنوك

5- تقنيات تمويل التجارة الخارجية: ويُشار في هذا المحور إلى التقنيات المستخدمة في تمويل عمليات التجارة الخارجية لدى البنوك.

وفي الأخير، نأمل أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في تغطية هذا المقياس " تقنيات وأعمال البنوك" الذي يعتبر مهماً ضمن تخصصات البنوك والمالية. إذ يُعد كمرشد توجيهي للطالب وفتحاً أمامه فرصة الاطلاع على تقنيات البنوك والامام بما يدور في فلكها بالبحث في مختلف المراجع والمصادر التي لها علاقة بهذا المجال.

المحور الأول

1: أساسيات عن البنوك وأهم الخدمات المقدمة من البنوك التجارية:

ونتناول في هذا المحور بشكل عام مفهوم البنك والوساطة المالية إلى جانب معظم الخدمات التي تُقدمها البنوك التجارية.

1.1: أساسيات عن البنوك:

يمكن أن نشير إلى بعض المفاهيم التي نراها ضرورية لإستيعاب التقنيات البنكية.

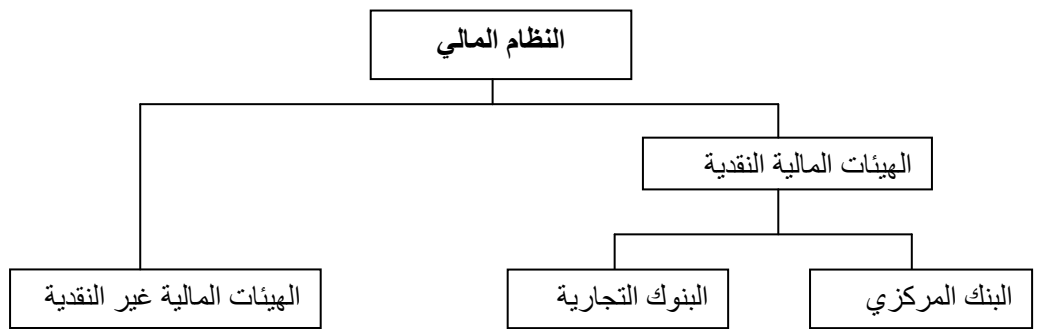
1.1.1: تعريف البنك:

هذه الكلمة أصلها من الإيطالية بانكو "BANCO" ويقصد بها مصطبة عند بدء استخدامها من طرف الصرافين لتحويل العملة بالجلوس عليها ثم تطور ذلك المعنى ليقتصد به المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات، وفي نهاية الأمر أصبح لها معنى المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أين يتم فيه المتاجرة بالنقود.

2.1.1: الهيئات المالية:

يُوجد تنوع في المؤسسات المكونة للوساطة المالية. هذا ما يُتيح لها أداء مهامها في الاقتصاد وفقاً للدور المحدد لذلك. وتُصنف هذه الهيئات حسب علاقتها مع الزبائن (علاقة إيداع أو اقراض). إذ بشكل عام تُقسم الهيئات المالية إلى نقدية وغير نقدية.

الشكل 1: هيئات النظام المالي



المصدر: الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015،

1.2.1.1: الهيئات المالية النقدية:

وتمثل مجموع المؤسسات التي بإمكانها جمع الودائع الجارية للجمهور، كما يُسمح لها بإنشاء نوع معين من النقود، هو نقود الودائع. فهي بذلك قادرة على التأثير على العرض النقدي بإنشائها وسائل الدفع، ومنه تُسمى بأنها نقدية. وهي غالباً ما تمنح قروضاً قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أحياناً، وذلك باعتمادها على أموال الغير، إذ عادة تتمثل هذه الهيئات في البنوك التجارية.

2.2.1.1: الهيئات المالية غير النقدية:

فهي تمثل باقي المؤسسات المالية، حيث تتميز بتنوعها الكبير وعدم إمكانيتها على انشاء النقود من واقع عدم قدرتها على جمع الودائع الجارية. فهي بذلك غير نقدية مُعتمدة في ذلك على رؤوس أموالها الخاصة والاقتراض من الأسواق المالية وعلى المدخرات طويلة الأجل. ومن ثم فهي تمنح قروضاً طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات على أساس تخصصها. ومنه فهي تخضع إلى قوانين مختلفة تُحدد طبيعتها العامة، وكيفية تدخلها في الاقتصاد، والمهام الموكلة لها. ومن بين هذه الهيئات البنوك المتخصصة، مؤسسات القرض بالإيجار، مؤسسات التمويل العقاري... إلخ

3.1.1: الوساطة المالية:

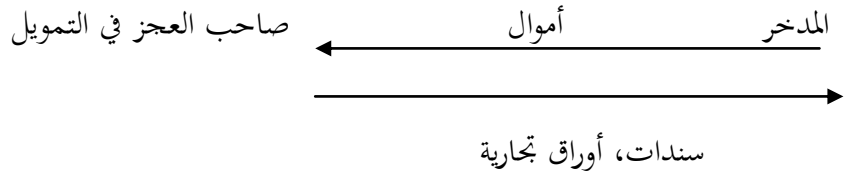
إن المداخيل التي تفوق نفقات الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض مالي تشكل ما يسمى بالادخار الإجمالي من خلال الفرق بين المداخيل والنفقات. ومن جهة أخرى يستعمل هذا الادخار في تمويل نوع آخر من النفقات يتمثل في الاستثمارات التي يقومون بها، عندئذ الادخار الإجمالي عندما يفوق نفقات الاستثمار، نقول أن هؤلاء الأعوان لديهم القدرة على التمويل.

كما يمكن أن يكون هناك عجز لأعوان اقتصاديين آخرين، حتى وإن كانت مداخيلهم تفوق نفقاتهم إلا أن ذلك الادخار الإجمالي لا يكفي لتمويل الاستثمار الذي يرغبونه، هذا ما يولد الحاجة لديهم للتمويل. نتيجة لذلك، من لديهم فائض يبحثون عن فرص لتوظيف فوائضهم وبالمقابل من لديهم الحاجة للتمويل يبحثون عن مصادر تغطية ذلك العجز، هذا ما يؤدي إلى التقاء الطرفين بناء على عملية البحث المتبادلة بينهما للتفاوض على شروط إتمام هذه العملية (مبلغ القرض، المدة، التكلفة....).

مما سبق يمكن أن نتطرق إلى العلاقة المالية وفق صورتين:

أ: العلاقة المالية المباشرة (التمويل المباشر):

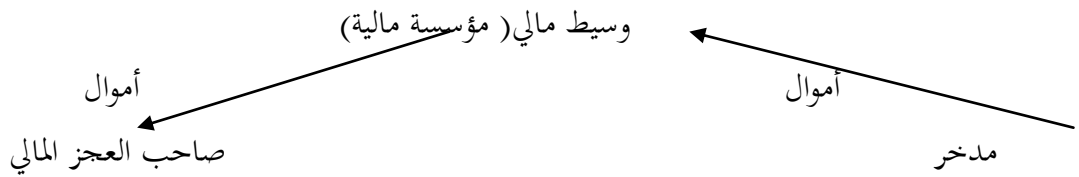
وهي العلاقة التي تربط مباشرة بين المدخر والعاجز عن التمويل، حيث يقدم الأول ما لديه من فائض للثاني دون وسيط.



وتتميز هذه العلاقة بالعديد من الصعوبات، كصعوبة التعارف بين الطرفين وصعوبة توافق رغباتهما من حيث الزمان والمكان، صعوبة إدراك إدارة المخاطر جراء عملية الإقراض من طرف المقرض. وتحاشياً لمثل هذه الصعوبات جاءت.

ب: العلاقة المالية غير المباشرة:

أو الوساطة المالية التي تربط بين المدخر والعاجز عن التمويل بشكل غير مباشر عن طريق مؤسسة مالية، حيث يضع الأول ما لديه من فائض في هذه المؤسسة المالية وهي بدورها تُقرضها لصاحب العجز المالي مقابل أرباح في شكل فوائد.



في الأخير يمكن أن نشير إلى دور الوساطة المالية الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

- الفصل بين قرارات الاستثمارات وقرارات التمويل، حيث يمكن في هذا الإطار تحقيق استثمارات في لحظة معينة بشكل مستقل عن تدفقات الادخار المتاح؛

- تشجيع الادخار عبر العديد من الحوافز كتتنوع السندات، العائد الممنوح إلى جانب السيولة التي تكون متاحة في أي وقت؛
- زيادة الثقة بين أطراف الوساطة المالية من خلال القدرة على تسيير المخاطر؛
- الاستفادة من تخفيض التكاليف للطرفين مع العلاقة المالية المباشرة.

4.1.1: أنواع البنوك ضمن الجهاز المصرفي:

الجهاز المصرفي أو البنكي يتكون من البنك المركزي على قمة هذا الجهاز والبنوك التجارية التابعة له إلى جانب البنوك المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى. نحاول التطرق إلى هذه الأنواع بشيء من الإيجاز.

أ: البنك المركزي:

نجد البنك المركزي في أعلى مستوى من النظام المصرفي سواء ما تعلق بالإصدار النقدي أو العمليات المصرفية، إذ يُعد أداة في يد الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية ويمكن أن نميز البنك المركزي من خلال الخصائص الرئيسية الثلاث كما يلي:

- هو البنك الوحيد الذي له حق إصدار النقود الورقية " البنكنوت " كما له حق إصدار النقود المساعدة " المعدنية " وهو المسؤول على حجم النقد المتداول من خلال خطة يضعها وينفذها؛
- يسمى بنك البنوك، فهو يحتفظ بالأرصدة النقدية الفائضة عن حاجة البنوك، لذلك يشرف على التسويات بين حقوق وديون البنوك عن طريق المقاصة، كما يعتبر ملجأ للبنوك إذا احتاجت إلى سيولة بخصم الأوراق التجارية كما يقف إلى جانب البنوك حال تعرضها إلى أزمات؛

- بنك الدولة، فهو يُعد مستشارها المالي يحتفظ بودائعها ويقدم لها المساعدة من القروض ويمسك حسابات الحكومة وينظم طريقة مدفوعاتها (خاصة الخارجية)، كما يشرف على خدمة الدين العام (إصدار سندات وحوالات)، لذلك هو بمثابة الأداة الرئيسية لتوجيه وتنفيذ السياسة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية.

ب: البنوك التجارية:

تسمى أيضا "بنوك الودائع" وهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تتلقى أساساً ودائع الأفراد للسحب لدى الطلب أو لأجل قصير والتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل.

وتقوم بوظائف عديدة من أهمها:

- إنشاء نقود الودائع التي تعتبر غير موجودة مادياً وإنما من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض (استعمالات الشيكات)؛
- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بشتى أنواعها؛
- تقوم بدور الوساطة المالية؛
- منح القروض بأشكالها المختلفة وتمويل التجارة الخارجية؛
- التعامل بالأوراق التجارية لصالح زبائنها وكذلك التعامل بالأوراق المالية لها ولزبائنها؛
- تمويل مختلف مشاريع التنمية، عمليات الصرف بالإضافة إلى العديد من الخدمات وتقديم استشارات، دراسة وتقييم المشاريع، إصدار بطاقات الائتمان، التأمين البنكي... إلخ.

ج: بنوك الاستثمار:

أو ما تعرف ببنوك الائتمان المتوسط والطويل الأجل. تهدف إلى مساعدة من يريد تكوين أو تحديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...) ومنه فهي تحتاج إلى أموال من المودعين لأجل. فهي بذلك تعتمد أساساً في عمليات الإقراض على رأس مالها الذي يجب أن يكون كبير نسبياً وعلى ودائع لأجل إلى جانب الاقتراض من الغير في شكل سندات حيث تشبه الودائع لأجل في هدفها إلا أن الفرق هنا يكمن في أن البنك هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة بفوائد مغرية أما الودائع لأجل فصاحبها يأتي من تلقاء نفسه رغبة في الحصول على فائدة. كما تعتمد هذه البنوك على المنح الحكومية.

د: منشآت الادخار أو التوفير:

وهي تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) التي غالباً ما تُستحق عند الطلب حيث تأخذ شكل دفتر ادخار، كما قد تكون لأجل في شكل أذونات أو سندات يُعاد تشغيلها بالإقراض لآجال مختلفة.

ه: بنوك الأعمال:

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (عملياتها ليست متاحة لكل المتعاملين) لذلك تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المؤسسات الأخرى عن طريق الإقراض أو الاشتراك في رأس مالها، أو الاستحواذ عليها، نتيجة لذلك فهي تعمل في سوق رأس المال على عكس البنوك الأخرى التي تتعامل مع سوق النقد بشكل أساسي.

و: البنوك المتخصصة:

يدخل هذا النوع من البنوك غير التجارية ضمن مكونات الجهاز المصرفي حيث نلمس لها تأثيراً واضحاً في النشاط البنكي والمالي. فمن مهامها الأساسية قيامها بالوساطة المالية بين المدخر والمستثمر بغية تحقيق الربح (هذا ما نجده عند البنوك التجارية)، تأثيرها على عرض النقود ليس بالكبير من واقع أنها لا تخلق نقود الودائع وهي تعتمد أساساً على مواردها الذاتية والمدخرات كما تكمل نشاط البنوك التجارية بتغطيتها للاحتياجات اللازمة من التمويل لبعض القطاعات التي تُحجم عنها البنوك التجارية كالسكن، التنمية المحلية، الفلاحة، الصناعة، التجارة الخارجية. ومن جهة أخرى لها الحق في الاتصال المالي من خلال السوقين النقدي والمالي، والتعامل بالأدوات الاستثمارية الخاصة بهما. كما لها علاقة بالبنك المركزي سواء ما تعلق بفتح حسابات لديه أو الحصول على قروض وسلفات منه أو ما يتعلق بتقديمها معلومات وإيضاحات له.

ي: البنوك الإسلامية:

هي بنوك تقوم بمختلف العمليات البنكية والمالية والنشاط الاستثماري وتقديم مختلف الخدمات البنكية من منطلق الاستجابة لأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية وتجنب كل ما هو مخالف لها ويأتي في مقدمتها الربا.

5.1.1: إنشاء النقود:

نُشير إلى وظيفة إنشاء النقود، كأهم العمليات البنكية في النظام البنكي من خلال:

1.5.1.1: إنشاء النقود القانونية:

يُشرف البنك المركزي على إنشاء النقود القانونية بتفويض من الدولة، وذلك بسعيه على وضع نقود قانونية مُتاحة لدى الاقتصاد (حكومة، مؤسسات، أفراد). ويعني هذا قيامه بطبع أوراقاً نقدية (ورق البنكنوت)، ووضعها في التداول. ولا يتم ذلك بشكل عشوائي، وإنما وفق غطاء

للإصدار النقدي الذي يتمثل في الذهب، عملات أجنبية، سندات الخزينة، سندات تجارية. أي يقوم بتنقيد الأصول الحقيقية التي تُعتبر التزاماً عليه. ونُشير إلى أن سندات الخزينة هي بمثابة ديون على الحكومة لتمويل العجز في الموازنة، والسندات التجارية هي ديون على الاقتصاد، أي يقوم بإعادة خصمها بعدما يقوم النظام البنكي لفائدة حائزيها (المؤسسات، التجار، الأفراد). يمكن تبسيط ذلك بمثال: لدينا ميزانية بنك مركزي في 2018/12/31 كما يلي:

جدول 1: ميزانية البنك المركزي في 2018/12/3

الأصول	الخصوم
ذهب 400	نقود ورقية (إصدار نقدي) 2270
عملات أجنبية 650	
ديون الحكومة 380	
ديون على الاقتصاد 840	
المجموع 2270	المجموع 2270

المصدر: مستوحى من مثال: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 42

وخلال سنة 2019، نفترض أن البنك قبض الأصول: سبائك ذهبية: 80، عملات أجنبية: 120، سندات حكومية: 160، سندات تجارية: 230. المطلوب: إعداد ميزانية البنك المركزي بتاريخ 2019/12/31، وحساب كمية النقود التي قام بإصدارها.

جدول 2: ميزانية البنك المركزي في 2019/12/3

الأصول	الخصوم
ذهب 480	نقود ورقية (إصدار نقدي) 2860
عملات أجنبية 770	
ديون الحكومة 540	
ديون على الاقتصاد 1070	
المجموع 2860	المجموع 2860

المصدر: مستوحى من مثال: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 42 لذلك الإصدار النقدي الجديد في فترة 2019 هو 590، ويُحسب بطريقتين:

الطريقة الأولى:

مجموع الخصوم في نهاية الفترة الحالية - مجموع الخصوم في نهاية الفترة السابقة
 $590 = 2270 - 2860$

الطريقة الثانية:

Δ ذهب + Δ عملات أجنبية + Δ سندات حكومية + Δ سندات تجارية
 $590 = 230 + 160 + 120 + 80$

2.5.1.1: إنشاء نقود الودائع:

يتم إنشاء نقود الودائع من طرف البنوك التجارية، هذه النقود ليس لها وجود مادي، وإنما هي نقود ائتمانية تظهر بناء على التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض ويتم تداول النقود من خلالها بواسطة الشيكات وليس تداولاً حقيقياً. لذلك، فالبنك التجاري يقوم بإنشاء نقود الودائع عند حصوله على نقود قانونية (الأصول)، مثل ما يقوم به البنك المركزي الذي لا يُصدر النقود القانونية، إلا إذا حصل على نوع معين من الأصول. كما أن آلية إنشاء نقود الودائع تعتمد على القاعدة الشهيرة التي تقول " الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تُنشئ الودائع".

ولفهم هذه الآلية نعلم على بنك تجاري واحد دون وجود تسرب نقدي (كل النقود تُودع في بنك واحد) ثم في مرحلة ثانية نقوم بدراسة ذلك مع وجود تسرب نقدي.

أ: إنشاء نقود الودائع في حالة عدم وجود تسرب نقدي:

ويتم ذلك من خلال مبلغ الوديعة، نسبة الاحتياطي الإجمالي (نسبة من الودائع يحتفظ بها البنك التجاري إجبارياً لمواجهة السحب المحتمل)

بافتراض أن البنك التجاري استقبال وديعة بمبلغ 3000 دج، ونسبة الاحتياطي الإجمالي كانت 20% تكون ميزانية البنك التجاري.

الجدول 3: ميزانية البنك التجاري

الخصوم		الأصول	
3000	وديعة	3000	نقود سائلة في البنك
3000	المجموع	3000	المجموع

المصدر: مثال مستوحى من: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 46

البنك يحتفظ بـ 20% في شكل نقود سائلة، والباقي يُمنح كقروض لذلك تُصبح الميزانية.

الجدول 4: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
نقود سائلة بالصندوق 600	وديعة 3000
قروض نقدية 2400	
المجموع 3000	المجموع 3000

المصدر: مثال مستوحى من: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

في حالة الاحتفاظ بـ 1200 كقروض سائلة، تُصبح الميزانية.

الجدول 5: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
نقود سائلة بالصندوق 1200	وديعة 3000
قروض نقدية 1800	وديعة ائتمانية 3000
قروض ائتمانية 3000	
المجموع 6000	المجموع 6000

المصدر: مثال مستوحى من: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

نلاحظ أن 1200 المحتفظ بها كقروض سائلة تُمثل 20% (الاحتياطي الاجباري) من الكتلة النقدية المقدرة بـ 6000. لذلك يكون للبنك التجاري القدرة على منح ائتمان يُقدر بنسبة 80%، أي 4800. وبما أن هناك نقود سائلة بـ 1200. فعندئذٍ يكون في مقدور البنك منح ما قيمته 3000 = (4800 - 1800) كقروض ائتمانية. وبما أن هناك عدم وجود تسرب نقدي فيعود هذا المبلغ من جديد للبنك في شكل ودائع ائتمانية (تسجيلات محاسبية ليس لها وجود مادي). نتيجة لذلك، لو يحتفظ البنك بكامل الوديعة 3000 واعتبارها 20% (كقروض قانونية). تكون ميزانية البنك التجاري.

الجدول 5: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
نقود سائلة بالصندوق 3000	وديعة نقدية 3000
قروض ائتمانية 12000	ودائع ائتمانية 12000
المجموع 15000	المجموع 15000

المصدر: مثال مستوحى من: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 48.
 من خلال الجدول 5 تمثل قيمة النقود السائلة 3000 دج، وهي 20% من مجموع السيولة وبالتالي بإمكان البنك انشاء نقود وودائع بعدد 4 مرات مقارنة مع الوديعة الأولية (ودائع اضافية) وفي نفس الوقت بإمكانه منح قروض بمقدار 4 مرات مقارنة مع الوديعة الأولية، هذا ما يُدعى بمضاعف القرض.
 بناء على ما سبق، يُمكن أن نستنتج العلاقة العامة التي تحسب النقود التي يُنشئها البنك التجاري.

$M = D \cdot \frac{1}{r}$ ، حيث: r : نسبة الاحتياطي الاجباري. D : الوديعة الأولية. M : السيولة الموجودة بحوزة البنك.

إذا كانت نقود الودائع مُثلة بـ M_s فإن: $M_s = M - D$

أما $\frac{1}{r}$ فهو مُضاعف القرض.

ب: انشاء نقود الودائع في حالة وجود تسرب نقدي:

في حالة وجود تسرب نقدي يكون هناك نسبة من النقود القانونية خارج النظام البنكي ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، مثل التقاليد، العادات البنكية لدى الحائزين على النقود أو تفضيلهم استخدام النقود من يد إلى يد... وهذا التسرب النقدي يُؤثر على امكانية البنك لإنشاء نقود الودائع، مثله مثل الاحتياطي الاجباري.

فإذا كان التسرب النقدي يُرمز له بالرمز f فإن مُضاعف القرض يكون: $\frac{1}{r+f-rf}$

ومنه تكون سيولة النظام البنكي (التجاري) هي:

$$M_s = M - D \quad \text{ونقود الودائع:} \quad M = D \cdot \frac{1}{r+f-rf}$$

من المثال السابق، إذا افترضنا أن نسبة التسرب النقدي هي 30%. فتصبح سيولة النظام البنكي هي:

$$M = 3000 \cdot \frac{1}{0.2+0.3-(0.2*0.3)} = 6818.18$$

وبالتالي نقود الودائع المنشأة هي: $M_s = M - D = 6818 - 3000 = 3818$

وبالتالي باستطاعة البنوك التجارية منح قروض في حدود 3818 دج

ملاحظة: نُشير إلى أن If في مقام مُضاعف القرض تُطرح لأن نسبة التسرب النقدي لديه ما يُمثله كاحتياطي إجباري في البداية. وبالتالي يستغل البنك التجاري هذه النسبة (نسبة الاحتياطي الإجباري من نسبة التسرب النقدي) في منح القروض وإنشاء نقود الودائع، ولهذا تُستثنى من النسبة التي تظهر في مقام مُضاعف القرض بطرحها. لأنه كلما زادت النسبة في مقام مُضاعف القرض تنقص امكانية البنك التجاري في انشاء نقود الودائع وفقاً لهذه الزيادة.

2.1: الخدمات المقدمة من البنوك التجارية:

سنرى في هذا الجزء مجمل الخدمات التي تُقدمها البنوك التجارية لريائنها.

1.2.1: الحساب البنكي:

يُعتبر الحساب البنكي اتفاقاً ثنائياً بين طرفين الأول هو البنك والثاني هو الزبون (فرد أو مؤسسة) بموجبه يتعهد البنك بفتح الحسابات كدليل على قبوله واحتفاظه بوديعة الزبون (أموال)، حيث يمكن لهذا الزبون سحب الوديعة واستخدامها لتسوية معاملاته وفق شروط محددة.

ونشير فيما يلي إلى أنواع الحسابات (تصنيف حسب الزمن) كما يلي:

أ: الحساب تحت الطلب:

ويسمى أيضاً الوديعة تحت الطلب حيث ينقسم إلى قسمين: الحساب تحت الطلب للأفراد تتم فيه عمليات الدفع والسحب دون قيود أو شروط فهو حساب دون أجل يحق لصاحبه سحب أمواله متى شاء والقسم الثاني الحساب الجاري فهو يخص المؤسسات والتجار يُشترط لفتحه مجموعة من الشروط كالسجل التجاري، عقد تأسيس الشركة، تفويض أكثر من إمضاء

وما يثبت المهنة التي يمارسها التاجر ويمكن أن يكون دائماً حيث لا يحق لصاحبه سحب الأموال إلا في حدود رصيده، يخص أصحاب المهن الحرة كالتجار، الطب، الهندسة... كما يمكن أن يكون مديناً أين يحق لصاحبه سحب أموال تفوق رصيده ضمن سقف محدد متفق عليه كالسحب على المكشوف.

ب: الحساب لأجل:

أو يسمى الوديعة لأجل، وهو عكس النوع الأول حيث لا يحق لصاحبه سحب أمواله متى شاء لأنه تودع فيه أموال لفترة معينة ومحددة مسبقاً ويمكن أن يكون الحساب لأجل المقيد بأجل استحقاق أين يقوم الزبون بإيداع أموال لمدة معينة بموافقة البنك ولا يمكنه السحب إلا بعد انقضاء هذه المدة مقابل فائدة تفوق الفائدة المتعلقة بالحسابات تحت الطلب. كما يمكن أن تكون تصاعدية إذا قِيلَ صاحب الوديعة بتمديد المدة المتفق عليها (فترة التجميد) أما النوع الثاني وهو الحساب لأجل بإشعار مسبق حيث لا يستطيع المودع سحب أمواله إلا بعد انقضاء فترة معينة بتوجيه إخطار يسبق عملية السحب وعادة تكون الفائدة في هذا الحساب أقل من سابقه.

ج: حساب التوفير:

هو حساب يخص صغار المدخرين يقومون بفتحه في مؤسسات الادخار أو البنوك التجارية أو مؤسسات البريد (في الجزائر CNEP) من أجل ادخار أموالهم وتوظيفها بفائدة معينة أو مقابل الحصول على سكن، سيارة (حالة الجزائر) وفي هذا النوع من الحسابات نستعمل دفتر التوفير وليس دفتر شيكات.

يمكن إقفال الحساب إما لأسباب راجعة للزبون، كطلب منه لأسباب شخصية، وفاته أو فقدانه للأهلية البنكية كإجراء عقابي من البنك لعدم التزام الزبون قانونياً. وكذلك يكون عند انتهاء العملية التي فُتِحَ من أجلها الحساب، الإفلاس أو التوقف عن ممارسة المهنة الحرة. وقد ترجع الأسباب إلى البنك كالتوقف عن العمل بشكل نهائي، الإفلاس، نزع الاعتماد منه.

2.2.1: العمليات على الحساب:

ويمكن إنجازها في ثلاث عمليات أساسية هي:

أ: الإيداع:

وهي عملية تغذية الحساب بالأموال تزيد من رصيد الحساب الدائن والتي بدورها تزيد من قدرة البنك على منح القروض.

ب: السحب:

هو عملية الاقتطاع التي يقوم بها الشخص صاحب الحساب من حسابه إما لفائده أو لفائدة شخص آخر باستعمال الشيك (أو تسجيل العملية في الدفتر). وهذه العملية تؤدي إلى نقصان رصيد الحساب عكس الإيداع.

ج: التحويل:

تتمثل عملية التحويل في نقل الأموال من حساب إلى حساب آخر في نفس البنك أو بين حسابين لدى بنكين مختلفين، حيث يتم اقتطاع مبلغ معين من رصيد الشخص المسحوب عليه ويضاف إلى رصيد حساب الشخص المستفيد باستعمال أمر التحويل أو الشيك المسطر. نشير إلى أن عملية التحويل داخل نفس البنك لا تؤثر على رصيده الكلي، أما بين بنكين مختلفين فيكون هناك تحويل حقيقي للأموال حيث يزيد رصيد البنك المسحوب عليه. ويتم ذلك على مستوى حسابات البنوك المفتوحة لدى البنك المركزي وهو ما نطلق عليه تسمية المقاصة.

مثال:

لتكن لديك بيانات تخص الشيكات التي وصلت إلى غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي لأربع بنوك تجارية كما يلي:

البنك المركزي							
A		B		C		D	
B	+10	A	+17	A	-26	A	+16
C	-15	C	-14	B	+15	B	-27
D	+20	D	+25			C	+13

المطلوب: إجراء عملية المقاصة من خلال المراحل اللازمة.

حل المثال:

ملاحظات تخص حل المثال:

- 1- لإجراء المقاصة لابد من ثلاث مراحل تتمثل في ترتيب البيانات وفق مصفوفة ثم مرحلة التسوية الجزئية وبعدها التسوية النهائية لدى البنك المركزي.
- 2- وبالنسبة للجدول المقدم في المعطيات، فمثلاً في العمود الأول الخاص بالبنك A فالقيمة الموجبة (+10) للبنك B يعني أن A يستحق ما قيمته 10 وحدات نقدية من B. أما القيمة السالبة (-15) للبنك C أي أن A مدين بـ 15 وحدة نقدية لـ C. وينطبق ذلك على باقي الجدول.
- 3- لا يوجد مقاصة بين البنك ونفسه.
- 4- تسجيل البيانات في إطار المصفوفة يترتب علي ذلك تسجيلها بشكل عكسي لنحصل بعد ذلك على الرصيد الذي يكون بالفرق بين القيم الموجبة والسالبة. عندئذ يكون هذا الفرق موجباً أو سالباً.
- 5- في المرحلة الثانية نأخذ بالقيم الموجبة التي تبرر المستحقات ثم نقوم بجمع القيم أفقياً لإيجاد المجموع الدائن وجمع القيم عمودياً لإيجاد المجموع المدين.
- 6- في مرحلة التسوية لدى البنك المركزي، البنك A يستحق ما قيمته 8 وحدات نقدية تُودع في حسابه لأنها موجبة بينما القيمة السالبة -43 الخاصة بالبنك D يعني أن هذا البنك يُقتطع من حسابه ما قيمته 43 وحدة نقدية. وينطبق ذلك على قيم كل البنوك. وفي الأخير بجمع المستحقات والمدفوعات نجد أنها متساوية.

1: ترتيب البيانات وفق مصفوفة:

البنك	A	B	C	D	الرصيد
A	/	10+	15-	20+	08+
B	17+	/	14-	25+	30+
C	26-	15+	/	0	5+
	15+	14+		13-	

43-	/	13+	27-	16+	D
		0	25-	20-	
00	43+	5-	30-	08-	الرصيد

2: المقاصة بالطريقة المحاسبية:

المجموع الدائن	D	C	B	A	البنك
56	20	26	10	/	A
69	27 25		/	17	B
44		/	14 15	15	C
29	/	13		16	D
/	72	39	39	48	المجموع المدين

3: التسوية لدى البنك المركزي:

حاصل المقاصة	مبلغ الفرق	الرصيد		المجموع		البنك
		الدائن	المدين	الدائن	المدين	
08+	08+	8		56	48	A
38+	30+	30		69	39	B
43+	05+	5		44	39	C
00	43-		43	29	72	D
-	00	43	43	198	198	المجموع

3.2.1: أدوات الدفع:

نشير إلى أدوات الدفع سواء كانت كلاسيكية أو حديثة فيما يلي:

أ: الشيك:

تُسلم الشيكات من طرف البنوك مجاناً (باستثناء مصاريف الإرسال عن طريق البريد) حيث تسمح لصاحب الحساب البنكي بإجراء مدفوعاته دون استعمال السيولة وكذلك إجراء مسحوباته نقداً. لذلك يمكن أن نعرف الشيك بأنه إذن كتابي يُمكن شخص يسمى الساحب

من أمر شخص آخر يسمى المسحوب عليه بدفع قيمة معينة لصاحبه أو شخص آخر يسمى المستفيد بناء على أموال مودعة لدى المسحوب عليه. (قد يكون بنك، خزينة عمومية...).

ويمكن الإشارة إلى أهم أنواع الشيكات فيما يلي:

أ.1: الشيك المسطر:

لا يدفع البنك قيمته إلا لبنك آخر، أي أن المستفيد من الشيك المسطر لا بد أن يكون لديه حساب تحت الطلب أو حساب جاري لدى بنك كي يستحق قيمته. يُوضع سطران على وجه الشيك، لذلك هذا النوع من الشيكات يمنع الدفع نقداً.

أ.2: الشيك المصادق عليه:

من خلال مصادقة البنك يضمن مُستعمل الشيك قيمته وذلك بوجود المبلغ لديه، حيث يقوم بتجميدها خلال فترة صلاحية الشيك (في الجزائر هي 3 سنوات وعشرون يوماً).

أ.3: الشيك المؤشر عليه:

وهنا تأشيرة البنك تدل على وجود رصيد كافٍ، حيث لا يرتبط ذلك بزمن معين، إذ يمكن أن يتغير رصيده بعد عملية التأشير.

ب: الكمبيالة أو السفتجة:

الكمبيالة تمثل إذن كتابي من خلاله شخص يسمى الساحب (الدائن أي المورد) يأمر من خلالها شخص ثانٍ يسمى المسحوب عليه (المدين أو الزبون) بدفع مبلغ معين (مبلغ الفاتورة) في تاريخ مُحدد (تاريخ الاستحقاق) لشخص ثالث يسمى المستفيد (غالباً هو الساحب أو بنكه). لذلك فالكمبيالة هي عقد تجاري مهما كانت طبيعة الإمضاءات أو سبب تحريرها.

ج: السند الإذني أو السند لأمر:

يمثل ورقة تجارية يتعهد بمقتضاها شخص يُدعى المحرّر بدفع مبلغ معين في تاريخ معين (تاريخ الاستحقاق) إلى شخص ثانٍ هو المستفيد ونجد أن السند الإذني يختلف عن الكمبيالة في كونه ثنائي الأطراف.

د: سند الصندوق وسند الخزينة:

هما وثيقتان مُحَرَّرتان من طرف البنك بالنسبة للأولى أو الدولة بالنسبة للثانية، حيث بموجبهما يتم الاعتراف بالدين تجاه الحامل لكل منهما، إذ يمكن لحامل أحد السندين تحصيل قيمته عند تاريخ الاستحقاق الذي غالباً ما يكون سنة مقابل فائدة.

ه: البطاقة البنكية:

يمكن أن نعرفها على أنها " بطاقة بخصوصيات قانونية تُصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانوناً كخدمة مميزة لزيائنها، بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر أجهزة إلكترونية من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها على عوائد تتضمن رسوماً أو فوائد وعمولات "

هناك مؤسسات عالمية تُصدر البطاقات باسمها، فقد تكون مؤسسة مالية وبنك مثل أمريكيان إكسبرس وقد تكون غير ذلك، إذ تُعد صاحبة الترخيص أو الامتياز مثل فيزا تُحول للبنوك إصدارها باسمها وفق شروط من البنك مقابل رسم مبدئي ورسم اشتراك سنوي، وهناك أنواع أخرى مثل ماستر كارد، يورو كارد، داينرز كلوب، عندئذ يمكن اختصار مجمل الأنواع من خلال نوعين رئيسيين:

ه1: البطاقات غير الائتمانية:

وتسمى أيضاً ببطاقة الخصم الفوري، إذ يقوم البنك بخصم كل عملية فوراً من حساب الزبون لدى البنك الذي يكون دائماً ولتجنب عدم كفاية الرصيد الخاص بالزبون لا يمكنه استخدام البطاقة مرة أخرى إلا بعد خصم (تسوية) مبلغ العملية السابقة.

ه2: البطاقة الائتمانية:

تستخدم مثل سابقتها في السحب النقدي وفي تسديد مختلف المشتريات حيث لا يشترط أن يكون رصيد الزبون دائماً، حيث بعد كشف الحساب يُحسب الفرق كقرض مقابل فائدة إلى حين تغذية الحساب حيث يكون القرض محدد بسقف معين (يساوي عادة أجرة شهر) كما أن مدة صلاحية البطاقة تتراوح بين سنة وستين.

ويمكن أن نفرق بين أنواع البطاقات الائتمانية فيما يلي:

هـ 2.1: بطاقة الائتمان ذات الخصم الشهري:

منها فيزا، ماستر كارد، أمريكان إكسبرس، يورو كارد تُستخدم لتسديد المشتريات والسحب النقدي، ويشترط أن يكون من خلال هذه البطاقة رصيداً لكن إذا لم يكن له رصيد كافٍ تُخصم قيمة الفواتير وتحسب فوائد على رصيده المدين لحين تغذية حساب الزبون المدين.

هـ 2.2: بطاقة الائتمان ذات الاستعمال المفتوح:

لها نفس مميزات النوع السابق إلا أن التسديد يكون على شكل دفعات، إذ يسمح للزبون باستخدام البطاقة في حدود ائتمانية معينة متفق عليها مادام أن الفوائد المستحقة تُسدد بانتظام شهرياً.

و: البطاقات الذكية:

هي تشبه البطاقات البنكية من حيث الاستعمال والرصيد الدائن، حيث تحتوي على معالج صغير جداً تخزن فيه كمية النقود التي توجد في رصيد الزبون حامل البطاقة وبعد كل استعمال من خلال قارئ إلكتروني مناسب أو عبر الانترنت تنقص النقود بمبلغ العملية من كمية النقود المخزنة إلى أن ينتهي الرصيد.

مثال:

تمثلت قيمة مبيعات تاجر يتعامل مع بنكه ببطاقة الائتمان (البطاقة البنكية) في مبلغ 470000 دج. خمسا (5/2) هذه القيمة كانت عبارة عن فواتير متأخرة عن التسديد لمدة تفوق شهر، حيث كانت الفواتير التي تأخر أصحابها عن التسديد لمدة 18 يوم تمثل 70% و الباقي كانت مدة تأخيرهم 32 يوماً. إذا علمت أن عمولة البنك من التاجر 1,9%، أما فوائد التأخير فكانت 1,06% شهرياً عن كل مدة تقل عن شهر و 1,14% شهرياً عن المدة التي تتجاوز الشهر.

المطلوب: حساب العائد البنكي الخاص بهذه العملية

حل المثال:

العائد البنكي = عمولة البيع + فوائد التأخير

- عمولة البنك من التاجر = $0,019 * 470000 = 8930$ دج

470000 دج منها 5/2 تأخر أصحابها عن التسديد أي 188000 دج

أما 5/3 لم يتأخر أصحابها عن التسديد ، أي 282000 دج
 ومنه 188000 دج تتضمن 70% ، أي بقيمة 131600 دج تأخر أصحابها بـ 18 يوم،
 والباقي أي 30% أي ما قيمته 56400 دج تأخر أصحابها بـ 32 يوم.
 لدينا: فوائد التأخير = قيمة الفاتورة * معدل فائدة التأخير * أيام التأخير / 30

$$836,976 = 30/18 * 0,0106 * 131600$$
 دج

$$685,842 = 30/32 * 0,0114 * 56400$$
 دج
 وبالتالي مجموع العوائد البنكية = $10452,8 = 685,842 + 836,976 + 8930$ دج

ملحق المحور الأول

التمرين الأول:

لتكن لديك بيانات تخص الشيكات التي وصلت إلى غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي لأربع بنوك تجارية كما يلي:

البنك المركزي							
A		B		C		D	
B	+25	A	+18	A	+22	A	+13
C	-10	C	-12	B	+10	B	+30
D	+15			D	-25	C	-17

المطلوب: إجراء عملية المقاصة من خلال المراحل اللازمة.

حل التمرين الأول:

1: ترتيب البيانات وفق مصفوفة:

الرصيد	D	C	B	A	البنك
23-	15+	10-	25+	/	A
	13-	22-	18-		
59-	0	12-	/	18+	B

	30-	10-		25-	
46+	25- 17+	/	10+ 12+	22+ 10+	C
36+	/	17- 25+	30+ 0	13+ 15-	D
00	36-	46-	59+	23+	الرصيد

2: المقاصة بالطريقة المحاسبية:

المجموع الدائن	D	C	B	A	البنك
40	15		25	/	A
18			/	18	B
71	17	/	12 10	22 10	C
68	/	25	30	13	D
/	32	25	77	63	المجموع المدين

3: التسوية لدى البنك المركزي:

حاصل المقاصة	مبلغ الفرق	الرصيد		المجموع		البنك
		الدائن	المدين	الدائن	المدين	
23-	23-		23	40	63	A
82-	59-		59	18	77	B
36-	46+	46		71	25	C
00	36+	36		68	32	D
-	00	82	82	197	197	المجموع

التمرين الثاني: وصلت غرفة المقاصة بالبنك المركزي الشيكات الخاصة بخمسة بنوك تجارية وفق ما هو مبين في الجدول أدناه:

البنك المركزي									
A		B		C		D		E	
C	+15	A	-25	A	+12	A	-20	A	+30
D	-20	C	+10	B	-23	C	+26	B	+26
E	-12	E	+30	D	-34	E	-14	C	-20
				E	+17			D	-18

المطلوب: إجراء عملية المقاصة من خلال المراحل الضرورية.

حل التمرين الثاني:

1. ترتيب البيانات وفق مصفوفة:

البنك	A	B	C	D	E	الرصيد
A	/	00	+15	-20	-12	-14
B	25-	/	10+	0	30+	12+
C	12+	23-	/	34-	17+	59-
D	20-	0	26+	/	14-	64+
E	30+	26+	20-	18-	/	03-
الرصيد	14+	12-	59+	64-	03+	00

2. المقاصة بالطريقة المحاسبية:

البنك	A	B	C	D	E	المجموع الدائن
A	/	25	15	20		60
B		/	23+10		30	63
C	12		/		20+17	49
D	20		34+26	/	18	98
E	12+30	26		14	/	82
المجموع المدين	74	51	108	34	85	/

3. التسوية لدى البنك المركزي:

البنك	المجموع		الرصيد		مبلغ الفرق	حاصل المقاصة
	الدائن	المدين	الدائن	المدين		
A	60	74		14	14-	14-
B	63	51	12		12+	02-
C	49	108		59	59-	61-
D	98	34	64		64+	03+
E	82	85		03	03-	00
المجموع	352	352	76	76	00	-

التمرين الثالث:

تعطى لك بيانات عن تاجر يتعامل مع بنكه بواسطة بطاقة الائتمان (البطاقة البنكية) وذلك بخصوص مبيعاته لمختلف مقتنيات زبائنه كما يلي:

- المبيعات الإجمالية تقدر بـ 400000 دج، حيث تمثل مبالغ الفواتير التي تأخر أصحابها عن التسديد لمدة تفوق شهر 60%، ثلث هذه الفواتير مدة تأخيرها كانت 15 يوم أما الباقي 35 يوم، علماً أن عمولة البنك من التاجر هي 3% (على قيمة المبيعات) أما الزبائن فيدفعون

فوائد تأخير قدرها 1% شهريا عن كل مدة تقل عن شهر أما في حالة تجاوز هذه المدة فيكون المعدل 1,2% شهريا.

المطلوب: حساب عائد البنك الخاص بهذه العملية.

حل التمرين الثالث:

قيمة المبيعات 400000 دج منها 60% أي ما قيمته 240000 دج تأخر أصحابها عن التسديد لمدة تفوق الشهر، والباقي أي 40% لم يتأخر أصحابها عن التسديد بقيمة 160000 دج.

العائد البنكي = عمولة البيع + فوائد التأخير

$$\text{عمولة البيع} = 400000 * 0,03 = 12000 \text{ دج}$$

فوائد التأخير = قيمة الفاتورة * معدل فائدة التأخير * أيام التأخير/30

240000 دج منها الثلث (1/3) أي قيمة 80000 دج تأخر أصحابها بمدة 15 يوم و

الباقي يعني الثلثان (2/3) أي ما قيمته 160000 دج كانت مدة تأخيرهم 35 يوم.

- فوائد التأخير للمتأخرين عن التسديد بمدة تقل عن الشهر:

$$80000 * 0,01 * 30/15 = 400 \text{ دج}$$

- فوائد التأخير للمتأخرين عن التسديد بمدة تفوق الشهر:

$$160000 * 0,012 * 30/35 = 2240 \text{ دج}$$

إذاً فوائد التأخير هي 400 + 2240 = 2640 دج والعائد البنكي يصبح 12000 +

$$2640 = 14640 \text{ دج}$$

التمرين الرابع:

تعطى لك بيانات عن تاجر يتعامل مع بنكه بواسطة بطاقة الائتمان بخصوص مبيعاته كما يلي:

- المبيعات الإجمالية تقدر بـ 550000 دج؛

- مبالغ الفواتير التي تأخر أصحابها عن التسديد لمدة أكثر من شهر 73%، حيث حددت

نسبة الفواتير التي تأخر أصحابها عن التسديد لمدة 18 يوما كانت 35%، أما الباقي فكانت

مدة تأخيرهم 42 يوما؛

- حددت عمولة البنك من التاجر بـ 2,5% (على قيمة المبيعات)؛
- الزبائن يدفعون فوائد التأخير قدرها 1,1% شهرياً عن المدة التي تقل عن 30 يوماً و1,2% شهرياً عن المدة التي تفوق 30 يوماً.
- ملاحظة: تُسدد فوائد التأخير عن الفواتير التي تأخر أصحابها عن التسديد لمدة تفوق شهر.
- المطلوب: حساب العائد الخاص بهذه العملية.

المبيعات الإجمالية 550000 دج منها 73% أي قيمة 401500 تأخر أصحابها عن التسديد والباقي أي 27% أي ما قيمته 148500 دج لم يتأخر أصحابها عن التسديد.

العائد البنكي = عمولة البيع + فوائد التأخير

$$\text{عمولة البيع} = 0,025 * 550000 = 13750 \text{ دج}$$

فوائد التأخير = قيمة الفاتورة * معدل فائدة التأخير * أيام التأخير / 30

401500 دج منها 35% أي ما قيمته 140525 دج مدة تأخيرهم 35 يوماً والباقي أي

65% أي ما قيمته 260975 دج مدة تأخيرهم كانت 42 يوماً

- فوائد التأخير للمتأخرين عن التسديد بمدة تقل عن الشهر:

$$140525 * 0,011 * 30 / 18 = 927,46$$

- فوائد التأخير للمتأخرين عن التسديد بمدة تفوق الشهر:

$$260975 * 0,012 * 30 / 42 = 4384,38 \text{ دج}$$

ومنه مجموع فوائد التأخير هو 927,46 + 4384,38 = 5311,84 دج

إذاً العائد البنكي هو: 13750 + 5311,84 = 19061,84 دج

التمرين الخامس:

لديك ميزانية بنك مركزي بتاريخ 2018/12/31 وفق ما هو مبين أدناه:

الأصول	الخصوم
ذهب 520	نقود ورقية (إصدار نقدي) 2925
عملات أجنبية 780	
ديون الحكومة 475	
ديون على الاقتصاد 1150	
المجموع 2925	المجموع 2925

المطلوب:

حساب كمية النقود، وإعداد ميزانية البنك المركزي في 2019 / 12/31 في الحالتين التاليتين:
1-الاقتصاد بحاجة إلى زيادة الإصدار النقدي وفقاً لاحتياجات الحكومة(موازنة الدولة) يُقدر بـ 20%.

2- زيادة الاصدار النقدي بنسبة 12%، حيث يتم تغطية هذه الزيادة في الكتلة النقدية بأصلي ذهب والعملات الأجنبية بالتناسب مع العددين 7، 2على التوالي.

حل التمرين الخامس:

الحالة الأولى: كمية النقود في سنة 2019 تعادل زيادة 20% من سندات الخزينة. أي:
 $3510 = 1.2 \times 2925$ أي بزيادة قدرها $3510 - 2925 = 585$ في شكل سندات الخزينة.

وبالتالي تصبح قيمة سندات الخزينة في 2019. $1060 = (585 + 475)$

أما ميزانية البنك المركزي بتاريخ 2019/12/31 تصبح:

الأصول	الخصوم
ذهب 520	نقود ورقية (إصدار نقدي) 3510
عملات أجنبية 780	
ديون الحكومة 1060	
ديون على الاقتصاد 1150	
المجموع 3510	المجموع 3510

الحالة الثانية:

كمية النقود في 2019 بعد زيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2018. $3276 = 1.12 \times 2925$ ، حيث تُصبح الزيادة $(3276 - 2925) = 351$. ومنه نحسب

مقدار الزيادة في الذهب والعملات الأجنبية كالتالي:

$$\frac{7}{9} \times 351 = 273، \text{ ومنه قيمة الذهب} = 520 + 273 = 793$$

$$\frac{2}{9} \times 351 = 78، \text{ ومنه قيمة العملات الأجنبية} = 780 + 78 = 858$$

عندئذٍ، تصبح ميزانية البنك المركزي في 2019/12/31 كما يلي:

الأصول	الخصوم
ذهب 793	نقود ورقية (إصدار نقدي) 3276
عملات أجنبية 858	
ديون الحكومة 475	
ديون على الاقتصاد 1150	
المجموع 3276	المجموع 3276

التمرين السادس:

حصل بنك تجاري على وديعة أولية بمبلغ 4500 دج، حيث كانت نسبة الاحتياطي الاجباري 15%.

المطلوب:

- 1- حساب قيمة الكتلة النقدية ونقود الودائع، مع اعداد ميزانية البنك التجاري في حالة عدم وجود تسرب نقدي (بافتراض أن يوجد بنك وحيد)
- 2- حساب قيمة الكتلة النقدية ونقود الودائع في حالة وجود تسرب نقدي نسبته 20%.
- 3- ما هي القيمة التي يفقدها البنك كقروض بفعل التسرب النقدي؟

حل التمرين السادس:

1- حساب قيمة الكتلة النقدية. من خلال العلاقة: $M = D \cdot \frac{1}{r}$ نقوم بحساب M

$$M = 4500 \cdot \frac{1}{0.15} = 30000$$

ومنه قيمة النقود الائتمانية تكون وفق العلاقة: $M_s = M - D$

$$M_s = 30000 - 4500 = 25500$$

ميزانية البنك التجاري:

الأصول	الخصوم
نقود سائلة بالصندوق 4500	وديعة نقدية 4500
قروض ائتمانية 25500	ودائع ائتمانية 25500

المجموع	30000	المجموع	30000
---------	-------	---------	-------

2- حساب قيمة الكتلة النقدية ونقود الودائع في حالة وجود نسبة تسرب نقدي 20%.

من العلاقة: $M = D \cdot \frac{1}{r+f-rf}$ تصبح الكتلة النقدية:

$$M = 4500 \cdot \frac{1}{0.15+0.2-(0.15*0.2)} = 14062.5$$

ومنه الكتلة النقدية بالتقريب 14062

دج

وبالتالي تصبح نقود الودائع: $9562 = 4500 - 14062$ دج

3- قيمة القروض التي يفقدها البنك بفعل التسرب النقدي:

$$12938 = 9562 - 22500$$

المحور الثاني

2: عمليات الائتمان:

الائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة... إلخ) بوعده وفاء (أو تسديد) مُقبل، أي يتنازل أحد الطرفين مؤقتاً عن مال على أمل أن يستعيده فيما بعد، وهذا بفعل ثقة الأول في ملاءة الثاني، أي قابليته للتسديد في الموعد، وهذا ما نجده في البنوك حيث تقبل أموالاً من البعض شريطة أن تُعيدها إليهم (الودائع) وهي بدورها تُقدمها لآخرين للاستفادة منها شريطة أن يعيدوها إليها (الائتمان).

ويمكن تصنيف الائتمان إلى أنواع من أهمها:

حسب الضمانات أي ضمانات شخصية (سمعة الشخص) أو حقيقية أي ما يقدمه كأشياء مادية تجاه القرض وقد يُقسم حسب الجهات المانحة للائتمان حسب تخصصها فنجد ائتمان تجاري، صناعي، عقاري... إلخ وقد يُصنف الائتمان حسب الشخص المستفيد فنجد الائتمان الخاص إذا كان المقترض فرداً أو مؤسسة والائتمان العام إذا كان المقترض الدولة (الولاية، الدائرة، البلدية). أما التقسيم الرئيسي للائتمان فهو حسب مدته (أجل انقضائه) فنجد القصير ومتوسط وطويل الأجل). وقبل التطرق إلى أنواع الائتمان حسب المدة يمكن أن نميز بين القرض والاعتماد، فالأول يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل البنك، أما الثاني فيتعهد البنك بوضع مبلغ تحت تصرف الزبون يسحب منه مرة أو أكثر متى شاء خلال مدة محددة ولا تُحسب الفوائد إلا على المبالغ المسحوبة ومن تواريخ سحبها ويكون الوفاء على المبلغ المدين.

1.2: الائتمان قصير الأجل:

ومدته سنة واحدة ولا يتجاوز سنتين.

1.1.2: إتمادات الصندوق:

وهي تسمى بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق وهي إتمادات يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم المال للزبون مقابل وعد بالتسديد مع فائدة.

أ: تسهيلات الصندوق:

ترتبط تسهيلات الصندوق بالمؤسسة التي تواجه عجزاً مؤقتاً في خزيرتها لتغطيتها، حيث تكون من خلال اتفاق ذو مدة محدودة في تاريخ محدد إلى غاية انتهاء هذا الاتفاق ثم ضرورة دراسته من جديد. كما أن تسهيلات الصندوق تُستعمل في العادة لمدة جد محدودة (مثل استحقاق

نهاية الشهر) من خلاله تُغطي العجز الناتج عن التفاوت الزمني لمداخيل المؤسسة من الأموال مع مخرجاتها ثم تُسدّد شهرياً من المداخيل المتأخّرة.

ب: السحب على المكشوف:

يرتبط بمدة طويلة (تمتد من أسابيع إلى بضعة أشهر). حيث من خلاله يُسمح للزبون أن يسحب مبلغ تتجاوز قيمته المبلغ المودع في حسابه ويعتبر كقرض بفائدة تتحدد حسب قيمة المبلغ ومدته أين يكون الرصيد سالبا (مدينا). والسحب على المكشوف يكون باتفاق بين البنك و الزبون (المؤسسة) دون تحديد دقيق للمدة، وليس بالضرورة يكون كتابياً. كما ينبغي الإشارة إلى أن السحب على المكشوف قد يكون خطيراً على المؤسسة خاصة إذا كان مهماً أو أن المؤسسة تبدأ في مواجهة صعوبات حقيقية.

مثال:

لديك بيانات تخص عمليات مؤسسة لدى بنكها التجاري لشهر سبتمبر كما يلي:

09/01: رصيد دائن 2500 دج.

09/04: إيداع شيك لصالح المؤسسة بقيمة 5300 دج

09/09: سدد البنك مصاريف من حساب المؤسسة بقيمة 4300 دج (تستحق في نفس التاريخ).

09/20: سحب نقدي بقيمة 4600 دج.

09/24: تحويل لصالح المؤسسة بقيمة 1800 دج.

09/28: سحب نقدي بقيمة 1000 دج.

09/29: إيداع شيك لصالح المؤسسة بقيمة 1200 دج.

المطلوب:

1- إعداد كشف الحساب وفق طريقة الأرصد (الطريقة الهامبورغية **Hambourg**).

2- حساب قيمة الأجيو الإجمالي عن عمليات السحب على المكشوف (الرصيد المدين) علماً أن معدل الفائدة المطبق هو 12%، إضافة إلى عمولة بنكية قدرها 60 دج.

حل المثال:

قبل إعداد كشف الحساب نقوم بإعداد الحساب الجاري للمؤسسة:

الرصيد	دائن	مدين	بيان العملية	تاريخ الاستحقاق	تاريخ العملية
2500			رصيد بداية الشهر		09/01
7800	5300		إيداع شيك	09/05	09/04
3500		4300	تسديد مصاريف	09/09	09/09
(1100)		4600	سحب نقدي	09/19	09/20
700	1800		تحويل للمؤسسة	09/25	09/24
(300)		1000	سحب نقدي	09/27	09/28
900	1200		إيداع شيك	09/30	09/29
900			رصيد نهاية الشهر		

ملاحظات:

- 1- تُحدد أرصدة الحساب بعد كل عملية كما تُحدد تواريخ الاستحقاق للأرصدة، إذ يكون يوماً قبل السحب ويوماً بعد الإيداع؛
- 2- نحسب الفوائد على مجموع النمر وفي حالة السحب على المكشوف يكون على الرصيد المدين.

1: إعداد كشف الحساب وفق الطريقة الأرصدة:

نمر		عدد الأيام	الرصيد	تاريخ الاستحقاق
دائن	مدين			
10000		4	2500 دج	09/01
31200		4	7800 دج	09/05
35000		10	3500 دج	09/09
	6600	6	(1100 دج)	09/19
1400		2	700 دج	09/25
	900	3	(300 دج)	09/27
900		1	900 دج	09/30
78500	7500	30 يوماً		المجموع

2: حساب قيمة الأجل الإجمالي:

$$7500 * 0,12 / 360 = 2,5 \text{ دج، ومنه}$$

$$62,5 = 60 + 2,5 \text{ دج}$$

ج: التوطين:

توطين ورقة تجارية يعني تحديد اسم البنك ورقم حساب جاري يتم من خلاله تسديد قيمتها، عندئذ عدم تسديد الورقة في تاريخ الاستحقاق يترتب عليه أنه يمكن لحامل الورقة (السند) طلب سجن صاحبه لأنه أصبح بمثابة شيك بدون رصيد وهذا لتوفير ضمان أكبر للحصول على سيولة بتاريخ الاستحقاق.

د: اعتماد الموسم:

لاختلاف الفصول يمكن للمؤسسة أن تواجه فرق بين نفقاتها وإيراداتها، فهذا النشاط الفصلي قد يؤدي بها إلى الإنتاج طوال السنة والبيع خلال فترة جد قصيرة أو الشراء خلال فترة قصيرة والبيع طوال السنة، ومن واقع عدم إمكانية المؤسسة مواجهة هذا التفاوت بين التسديدات والتحصيلات اعتمادا على أموالها تلجأ إلى ما يسمى باعتماد الموسم الذي يُسدّد فيما بعد من المبيعات.

هـ: اعتماد الوصل:

هو اعتماد يرتبط بإبرام صفقة يكون إنجازها شبه مؤكد، فهذه الصفقة التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل (مثلا) قد لا تتوفر على هذا التمويل بمجرد التوقيع على العقد وعليه تلجأ المؤسسة صاحبة الصفقة إلى تسبيقات للشروع في إنجاز الصفقة قبل الحصول على التمويل اللازم (القرض الحقيقي).

2.1.2: إتمادات تحريك الحقوق التجارية (إتمادات تمويل الحقوق المهنية):

تتمثل في عمليات تسمح للمؤسسة بتحريك ديونها المستحقة على الزبائن أو جزء منها إما في شكل أوراق تجارية أو إثباتات أخرى بتحويلها إلى سيولة (خصم أو بيع الديون إلى مؤسسات مالية متخصصة).

أ: الخصم:

من أهم المزايا التي نلجدها في الأوراق التجارية هي خصمها لدى البنوك. وذلك بتحويل السند إلى سيولة (نقود قانونية) قبل تاريخ استحقاقه، عندئذ يخصم الورقة التجارية يقطع البنك من القيمة الاسمية للورقة

فائدة عن الفترة الفاصلة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق تسمى سعر الخصم، إضافة إلى عمولة البنك، مصاريف التحصيل مقابل المصاريف التي يتحملها البنك لقاء تحصيله الورقة التجارية وقد تُضاف مصاريف أخرى كالرسم على القيمة المضافة في الجزائر. مجموع هذه المصاريف تسمى بالأجيو.

مثال:

ورقة تجارية "أ" قيمتها الاسمية 80000 دج، وورقة تجارية "ب" قيمتها الاسمية ضعف قيمة الورقة "أ". قدمتا إلى بنك بغرض خصمهما يوم 17 مارس 2016. تاريخ استحقاق الأولى هو 15 أبريل 2016 أما الثانية هو 6 ماي 2016. إذا علمت أن معدل الخصم 5%، عمولة غير متعلقة بالزمن 0,7% من القيمة الاسمية، عمولة متعلقة بالزمن 0,4% وعمولة ثابتة 15 دج لكل ورقة.

المطلوب: حساب قيمة الأجيو والقيمة الحالية لكل ورقة ثم حساب مجمل العوائد البنكية.

حل المثال:

قيمة الورقة "أ" 80000 دج أيام الخصم من 03/17 إلى 04/15 = 29 يوم.

قيمة الورقة "ب" 160000 دج أيام الخصم من 03/17 إلى 05/06 = 50 يوم.

-حساب قيمة الأجيو للورقة "أ":

$$E = C_{tn} / 36000 \quad \text{قيمة الخصم:}$$

$$322,22 = 36000 / 29 * 5 * 80000 \quad \text{دج}$$

$$25,77 = 36000 / 29 * 0,4 * 80000 \quad \text{دج عمولة متعلقة بالزمن:}$$

$$560 = 0,007 * 80000 \quad \text{دج عمولة غير متعلقة بالزمن:}$$

$$15 \quad \text{دج عمولة ثابتة:}$$

$$922,99 = 15 + 560 + 25,77 + 322,22 \quad \text{دج قيمة الأجيو:}$$

القيمة الحالية للورقة "أ": $80000 - 922,99 = 79077,01$ دج

- حساب قيمة الأجيو للورقة "ب":

قيمة الخصم: $160000 * 5 * 36000 / 50 = 1111,11$ دج

عمولة متعلقة بالزمن: $160000 * 0,4 * 36000 / 50 = 88,88$ دج

عمولة غير متعلقة بالزمن: $160000 * 0,007 = 1120$ دج

عمولة ثابتة: 15 دج

قيمة الأجيو: $1111,11 + 88,88 + 1120 + 15 = 2334,99$ دج

القيمة الحالية: $160000 - 2334,99 = 157665,01$ دج

مجممل العوائد البنكية: $2334,99 + 922,99 = 3257,98$ دج

ب: طريقة تحويل الفواتير:

تتمثل هذه التقنية في تحويل الحقوق التجارية من صاحبها (مالكها) إلى شركة خاصة بتحويل الفواتير **Factor** تقوم بتحصيلها وتضمن لها حسن النهاية من الزبائن حتى في حالة إفلاس المدين. هذه الشركة تقوم بتحصيل جزء أو كل المبالغ المستحقة المحوِّلة. حينئذ، البائع يتفق مع شركة تحويل الفواتير لتحصيل حقوقه التي تكون في بعض الحالات تخص قطاع جغرافي أو نشاط معين.

3.1.2: تمويل المخزونات:

يمكن للبنك إجراء تسبيق على البضائع لمؤسسة ما. إما في صورة تسبيق على البضائع أو عن طريق سند الرهن.

أ: تسبيقات على البضائع:

وهنا تطلب المؤسسة من بنكها تسبيقاً على البضائع المخزنة، إذ تُعد هذه الأخيرة كضمان تُودع في مخازن المؤسسة أو مخازن أخرى (مخازن عمومية).

ب: خصم سند الرهن:

عندما يرم البنك اتفاقاً على تسبيق البضائع غالباً ما يُفضل أن تودع البضائع في المخازن العمومية التي تكون تحت رقابة الدولة تقوم بجراسة وحفظ هذه البضائع من الحرائق. عندئذ، المؤسسة التي تودع هذه البضائع تستلم وثيقتين، الأولى عبارة عن وصل يبين إيداع البضائع و

الثانية سند الرهن من خلاله يمكن للمؤسسة أن تتحصل على تسبيق من البنك بتظهير هذا الأخير للبنك متعهدة بتسديد قيمة القرض من خلال ما يظهره هذا السند، إذ تعتبر البضائع المودعة كضمان لهذا القرض يقوم البنك ببيعها عند عدم التسديد. وإذا أراد المستفيد من القرض بيع البضاعة. إما أن يفي ما عليه للبنك أو يبيع البضاعة بقيمة أقل على أمل أن يحل المشتري محله في تسديد القرض المتفق عليه.

4.1.2: الاعتمادات بالإمضاء:

غالباً ما تكون مساعدة البنك للمؤسسة بأن يضع تحت تصرفها أموالاً في شكل اعتمادات الخزينة، كما يمكنه أيضاً أن يضع ذلك في شكل التزامات تُدعى اعتمادات بالإمضاء. عندئذ، البنك يقرض إمضاءه دون أن يتحمل ذلك عن طريق الخزينة وذلك بدراسة دقيقة تختلف عن أي نوع آخر من القروض (المساهمات البنكية). لأن هذا النوع قد ينجر عنه تسديدات مهمة وهناك أنواع يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أ: اعتمادات القبول:

لتسهيل استلام البضاعة من طرف الزبون أو منح قرض من جهة بنك آخر، يقوم البنك بقبول أو تأييد ورقة تجارية مسحوبة من طرف زبونه ملتزماً في ذلك بسداد قيمتها لمن يستحقها. في هذا التاريخ يكون الزبون قد ضمن من طرف بنكه تغطية الورقة بالمبلغ المتوقع. فمبدئياً ليس للبنك (الضامن) أي تسديد للأداء.

ب: خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية:

يتمثل في تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك بكفالة زبونه (طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث أي المستفيد من الخطاب (عادة تكون جهة حكومية). بسبب التزام يقع على عاتق الزبون المكفول لضمان وفائه لالتزامه تجاه الطرف الثالث خلال مدة معينة وذلك بأن يدفع البنك المبلغ المضمون عندما يُطلب منه ذلك خلال سريان خطاب الضمان حتى وإن اعترض المدين.

ويمكن التطرق لأنواع خطابات الضمان والكفالات المصرفية من خلال عدة أنواع باختصار:

ب1: كفالات العطاءات:

هي كفالات يطلبها الزبون من البنك بغرض إبرام صفقة بيع أو توريدات أو أشغال عامة وهي على أنواع:

ب1.1: خطاب الضمان الابتدائي:

ويتعلق الأمر بتعهد موجه من البنك إلى المستفيد من جهة حكومية أو غيرها لضمان دفع مبلغ معين من قيمة العملية التي يود طالب خطاب الضمان الحصول عليها من مناقصات ومزايدات كتأمين ابتدائي حتى تُتخذ الإجراءات اللازمة.

ب2.1: خطاب الضمان النهائي:

وهو تعهد يضمن من خلاله البنك ضمان حسن تنفيذ العقد المبرم بين الزبون والجهات التي يتعامل معها (تسمى كذلك كفالة حسن التنفيذ).

ب3.1: خطاب ضمان الدفعة المقدمة:

ويتم ذلك عندما يوكل إلى مقاول لإنجاز عملية ما أو توريدات إلى مورد ويشترط المقاول أو المورد دفعة من المستفيد لتمويل أعماله. عندئذ يُطلب من المقاول أو المورد خطاب ضمان من أحد البنوك لضمان أن تلك الدفعة استخدمت وفق ما هو متفق عليه.

ب4.1: خطاب ضمان لتأمين الصيانة:

عند الانتهاء من تنفيذ المشروع في الأشغال العامة فقد تحتجز الجهة صاحبة المشروع جزء من المستحقات عادة مدة سنة للإطمئنان على سلامة المشروع، وقد يستلم المقاول تلك الدفعة الأخيرة من مستحقاته لكن مقابل خطاب ضمان يطلبه من البنك كاحتياط يتعهد من خلاله بإصلاح كل العيوب بعد تسليم المشروع أو التسديد الفعلي لتلك الدفعة خلال فترة الضمان.

ب2: كفالات الدفع:

هي كفالات يطلبها المتعاملون مع البنوك لصالح جهات مستفيدة ضمانا لتأدية ضرائب أو رسوم أو غرامات مستحقة على طالب الكفالة. كالضمان الذي يكون مع بعض الإدارات كمصلحة الضرائب، مصلحة الجمارك، مصلحة الشهر العقاري. هذا الضمان تتراوح مدته بين شهر و4 أشهر كحد أقصى وبمبلغ 100% من الضرائب أو المبالغ المستحقة.

ب3: خطابات الضمان الملاحية:

وهي تصدر من البنك لصالح شركات الملاحة البحرية بقيمة البضاعة المستوردة وذلك بتعهده بتعويض الأضرار التي تنجر عن تسليم البضاعة عند طلبها من صاحبها قبل وصول المستندات الخاصة بها. وعند وصول هذه الأخيرة خاصة وثيقة الشحن إلى البنك فإنه يقوم بتقديمها إلى شركة الملاحة مقابل استرجاع خطاب الضمان.

ج: الاعتماد المستندي:

يتمثل الإيعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبلها البنك المستورد من خلالها أن يحل محل المستورد بالتزامه تسديد مبلغ الصفقة الخاصة باستيراد السلع و الخدمات وهذا لصالح المصدر الأجنبي الذي يظهر عن طريق بنكه من خلال استلام الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

2.2: الائتمان متوسط الأجل:

تتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات (وقد تصل إلى 7). حيث يهدف إلى تمويل مشتريات معدات وآلات. أي يتعلق بالتمويل الاستثماري وليس التشغيلي. ويؤسد من خلال الربحية المنتظرة وقد أصبح هذا الائتمان مطبق من معظم البنوك بعدما كان مقتصرًا على البنوك المتخصصة وهذا في فرنسا إلى غاية 1945.

3.2: الائتمان طويل الأجل:

ومدته خمس سنوات (وأحيانًا تزيد عن 7 سنوات) تمنحه في الغالب مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية (كفالات) وعادة لقاء رهن رسمي عقاري، ثم بعد ذلك أصبح بمقدور البنوك التجارية منح هذا النوع من الائتمان بفضل إمكانية قبولها ودائع طويلة الأجل وإصدارها سندات طويلة الأجل.

4.2: الائتمان الإيجاري:

هو تقنية تمويل تثبيتات يمتلك من خلالها بنك أو شركة مالية عقاراً أو منقولاً لتأجيره لمؤسسة. هذه الأخيرة بإمكانها شراء السلع المستأجرة بقيمة متبقية رمزية في نهاية العقد. فهذه التقنية لا تعتبر بيع بالتقسيط لأن المستخدم ليس مالكاً للسلع المستأجرة وليس تأجيراً عادياً لأن المستأجر يمكنه إعادة شرائه، كما أنه ليس تأجير - بيع لأن المستأجر ليس مجبراً لحيازة (تملك)

السلعة المستأجرة بعد مدة معينة. عندئذ هذه التقنية في حالة البيع التجاري للمنقولات تُمكن المستأجر من الاستفادة من معدات لا يمكنه شراءها بواسطة وسائله المحدودة وبعد فترة (من 3 إلى 5 سنوات) يكون المستأجر أمام ثلاثة خيارات هي:

- تملك الأصل بالثمن المتفق عليه؛

- استمرار استئجار الأصل ولكن لأجل قصير؛

- إعادة الأصل إلى المؤسسة المانحة للائتمان.

5.2: التوظيف المالي:

تواجه البنوك عمليات تسيير محفظات مالية تتمثل في مزيج بين الأسهم والسندات كأدوات مالية خاصة، تستعمل طرق تمويل تقليدية من طرف المؤسسات.

1.5.2: الأسهم:

نتطرق بشيء من الإيجاز إلى تعريف السهم وخصائصه، ثم بعد ذلك عملية تقييم الأسهم.

1.1.5.2: تعريفه:

السهم في اللغة مشتق من فعل ساهم، أي اشترك وهو "يمثل ورقة مالية تُثبت امتلاك من يحوذها جزء من رأس مال المؤسسة المصدرة له والاستفادة من الحقوق وكذا الخسائر الناتجة عن امتلاكه".

2.1.5.2: خصائص السهم:

للأسهم عدة خصائص منها:

- القيم المتساوية للأسهم؛

- السهم لا يُجزأ: قد يمتلك عدداً من الأشخاص سهماً واحداً ولكن يُمثلهم شخص واحد؛

- تكون المسؤولية وفقاً لقيمة السهم: لا يتحمل المساهم من الديون والالتزامات إلا في حدود ما يملكه؛

- بما أن السهم هو ورقة تُثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال المؤسسة ومن ثم هو شريك في المؤسسة وله أن يُشارك في تسيير المؤسسة عن طريق التصويت؛

- الدخل الذي يُنتجه السهم هو دخل مُتغير؛

- السهم هو محل للمضاربة في البورصة، حيث تتحدد قيمته السوقية على أساس العائد المحقق وسعر الفائدة.

3.1.5.2: العمليات على الأسهم:

تقوم البنوك بثلاث عمليات على الأسهم:

- شراء وبيع الأسهم بناء على طلب الزبون؛

- تكوين المحفظة المالية وتسييرها لصالح الزبون؛

- تقديم قروض بناء على حصوله أسهم (أو سندات).

وتقوم هذه العمليات على التوظيف أي شراء أسهم وتشغيلها أملاً في الحصول على عائد والمضاربة الذي يُبنى على أساس التحكيم الخاصة بقيمة السهم في لحظتين مختلفتين جراء تغيرات معدلات الفائدة، ومحاولة الاستفادة من ذلك بالبيع أو الشراء.

4.1.5.2: تقييم الأسهم:

بما أن السهم يتذبذب دخله مع تذبذب أرباح المؤسسة. فلا يمكن إذاً معرفة عائد ولا قيمته الحقيقية، نظراً للطابع العشوائي الذي يغلب على أسعار الأسهم من حيث أسعارها المستقبلية وأرباحها. هذا ما يجعل حجم المخاطر بالنسبة للمستثمر أكبر مقارنة مع السندات. ومنه، فعملية تقييم الأسهم تُعد ضرورية وحساسة لحاملها. ومن بين النماذج التي تُستعمل في تقييم أسعار الأسهم في لحظة مُعينة " جوردون وشابيرو " **Gordon-Shapiro** وهو نموذج لتقييم التدفقات النقدية السنوية المتولدة عن السهم، حيث تنمو بمعدل ثابت خلال المستقبل، وهذا ما يؤثر على القيمة الحقيقية للسهم.

$$P_0 = \frac{D_i}{K-g}$$

حيث:

P_0 = القيمة الحقيقية للسهم.

D_i = توزيعات الأرباح.

K = معدل العائد المطلوب على الاستثمار بالسهم (معدل العائد المتوقع من طرف المشتري) ويشمل نسبة المردودية وعلاوة المخاطرة.

$g =$ معدل نمو توزيعات الأرباح. وهو معدل ثابت وهذا يُعطي $D_1 = D_0(1+g)$
 وفقاً لهذا النموذج، فإذا قُيم سهم معين. فهذا السعر هو سعره الحقيقي (السعر العادل) من جانب المستثمر الذي يملك السهم، حيث إذا فاق السعر المتداول (القيمة السوقية) السعر الحقيقي. هذا يُثبت أن السهم مُقيم بأعلى من قيمته، مما يُحفز على البيع وعند بيعه في هذه الحالة ينخفض سعره بسبب تفوق جانب العرض على الطلب إلى أن يُعادل قيمته العادلة. ويحدث العكس، في حالة إذا كان سعره المتداول أقل من سعره الحقيقي الذي يُحفز على الشراء.

نُشير إلى أن تحديد مُعدل نمو توزيعات الأرباح g تُستخدم:

- البيانات التاريخية للسهم؛

- توقعات المحللين على مستقبل توزيعات الأرباح.

ملاحظة: K: ينبغي أن يكون أكبر من g حتى يكون النموذج صالح، كذلك معدل العائد المنتظر من طرف المساهمين يكون أكبر من معدل نمو توزيعات الأرباح.

2.5.2: السند:

نشير إلى تعريف السند وخصائصه بالإضافة إلى عملية تقييم السندات.

1.2.5.2: تعريف السند وخصائصه:

يتمثل السند في ورقة مالية تُثبت دائنية حاملها تجاه المؤسسة المصدرة لها. فهو بذلك يُثبت عملية قرض، ولحامله الحق في الاستفادة من كامل الحقوق كغيره من دائني المؤسسة، لا سيما الفائدة. من هنا، يمكن أن نُشير إلى أهم الخصائص العامة التي يتميز بها السند:

- يستفيد حامل السند من دخل ثابت مُحدد سلفاً (الفائدة) خلال عمر السند. وهذا يُجبر المؤسسة على دفع مبلغه عند حلول تاريخ الاستحقاق؛

- بوصف السند وثيقة قرض تبين دائنية حامله تجاه المؤسسة المصدرة بقيمة اسمية، لكن ليس لحامله الحق في المساهمة في تسيير المؤسسة؛

- يُعتبر السند موضوع مضاربة مثل السهم، إذ قيمته الجارية تتحدد على أساس سعر الفائدة السائد في السوق، إلا أنه وفي حالة تصفية المؤسسة يكون له الأولوية في استرجاع رأس المال الموظف مقارنة بالسهم.

2.2.5.2: تقييم السندات:

تعتبر السندات أق خطورة مقارنة مع الأسهم، إذ مداخيلها السنوية محددة سلفاً. وهذا ما لانجده في الأسهم التي تتميز بالتذبذب. وقد تكون الأخطار في السندات مرتبطة أساساً بفلاس مصدرها أو التضخم الذي يثر على قيمتها الحقيقية. وعند تقدير السعر السوقي للسند (القيمة الاقتصادية للسند). يُخذ في الحسبان التدفقات النقدية للسند خلال سنوات حياته. وعليه، فالقيمة الاقتصادية للسند تمثل مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخاصة بمداخيله، مُضافاً إليها قيمته الاسمية الحالية المسترجعة في آخر المدة. ومنه يمكن إيجاد السعر السوقي للسند وفقاً للعلاقة التالية:

$$P_0 = \frac{R_1}{(1+i)^1} + \frac{R_2}{(1+i)^2} + \dots + \frac{R_n + V_n}{(1+i)^n}$$

حيث أن:

P_0 : السعر السوقي (الجاري) للسند.

R_1, R_2, \dots, R_n هي المداخيل (الإيرادات) السنوية للسند.

i : هو معدل الخصم (معدل الفائدة الجاري).

n : مدة السند.

V_n : هي القيمة الاسمية للسند.

من العلاقة أعلاه، إن القيم السوقية للسند تتغير عكسياً مع معدل الفائدة. فإذا ارتفع معدل، أدى ذلك إلى انخفاض سعر السند ويكون من مصلحة المستثمرين شراء السندات. وفي حالة العكس، يرتفع سعر السندات ويكون من مصلحة مالكيهم البيع.

ملحق المحور الثاني

التمرين الأول:

يعطى لك حساب جاري لزيون يتمثل في مؤسسة تجارية خلال شهر أبريل، حيث يتيح البنك لهذه المؤسسة إمكانية الاستفادة من السحب على المكشوف بمعدل فائدة سنوي يقدر بـ 12%.

تاريخ العملية	تاريخ الاستحقاق	بيان العملية	مدين	دائن	الرصيد
		رصيد بداية الشهر			8000
04/03	04/04	إيداع شيك للتحصيل		6000	14000
04/07	04/06	سحب نقدي لتسديد مصاريف	16000		(2000)
04/12	04/13	تحويل	5000		3000
04/16	04/17	إيداع شيك للتحصيل	1500		4500
		رصيد نهاية الشهر			4500

المطلوب:

1- إعداد كشف حساب المؤسسة بطريقة الأرصدة (أو الطريقة الهامبورغية (Hambourg)).

2- حساب قيمة الأجيو (المصاريف التي يقطعها البنك) الخاصة بالسحب على المكشوف.

حل التمرين الأول:

1. إعداد كشف حساب المؤسسة بطريقة الأرصدة:

نمر		عدد الأيام	الرصيد	تاريخ الاستحقاق
دائن	مدين			
24000		03	8000 دج	04/01
28000		02	14000 دج	04/04
	14000	07	(2000 دج)	04/06
12000		04	3000 دج	04/13
58500		13	4500 دج	04/17
4500		01	4500 دج	04/30
		30 يوماً		الإجمالي

$$4,66 = 360/0,12 * 14000$$

2- حساب قيمة الأجيو:

دج.

التمرين الثاني:

لديك بيانات تخص عمليات مؤسسة لدى بنكها التجاري لشهر سبتمبر كما يلي:

- 09/01 رصيد دائن 3000 دج.

- 09/02 إيداع شيك لصالح المؤسسة بقيمة 4200 دج.
- 09/07 تسديد مصاريف نيابة عن المؤسسة بقيمة 1200 دج.
- 09/18 سحب نقدي بقيمة 7800 دج.
- 09/25 تحويل لصالح المؤسسة بقيمة 2800 دج.
- 09/28 سحب نقدي بقيمة 1500 دج.
- 09/29 إيداع شيك لصالح المؤسسة بقيمة 1700 دج.

المطلوب: 1- إعداد كشف حساب المؤسسة لدى البنك وفق طريقة الأرصدة.

2- حساب قيمة الأجيو الإجمالي عن عمليات السحب على المكشوف علما أن معدل الفائدة المطبق هو 10% عن المبلغ الذي يقل أو يساوي 1000 دج، أما إذا تجاوز هذا المبلغ فإن المعدل المطبق هو 12% على القيمة الإضافية، إضافة إلى عمولة بنكية تخص القيمة الإضافية بـ 45 دج.

حل التمرين الثاني:

الرصيد	دائن	مدين	بيان العملية	تاريخ الاستحقاق	تاريخ العملية
3000			رصيد بداية الشهر		09/01
7200	4200		إيداع شيك	09/03	09/02
6000		1200	سحب لتسديد مصاريف	09/07	09/07
(1800)		7800	سحب نقدي	09/17	09/18
1000	2800		تحويل للمؤسسة	09/26	09/25
(500)		1500	سحب نقدي	09/27	09/28
1200	1700		إيداع شيك	09/30	09/29
1200			صيد نهاية الشهر		

1: إعداد كشف الحساب حسب الطريقة الهمبورغية:

نمر		عدد الأيام	الرصيد	تاريخ الاستحقاق	
دائن	مدين < 1000	مدين ≥ 1000			
6000			02	3000 دج	09/01
28800			04	7200 دج	09/03
60000			10	6000 دج	09/07
	7200	9000	09	(1800 دج)	09/17
1000			01	1000 دج	09/26
		1500	03	(500 دج)	09/27
1200			01	1200 دج	09/30
	7200	10500	30 يوماً		المجموع

2- حساب قيمة الأجيو:

$$10500 * 0,1 / 360 = 2,91 \text{ دج}$$

$$7200 * 0,12 / 360 = 2,4 \text{ دج}$$

$$45 + 2,91 + 2,4 = 50,31 \text{ دج}$$

التمرين الثالث:

قُدمت ثلاث أوراق تجارية "أ" و"ب" و"ج" إلى بنك يوم 10 مارس 2016 بغرض خصمها، قيمتها الإجمالية 350000 دج متناسبة مع الأعداد 3،1،4 على التوالي، حيث كانت تواريخ استحقاقها كما هو مبين في الجدول أدناه:

الورقة التجارية	تاريخ الاستحقاق
أ	19 أبريل 2016
ب	04 أبريل 2016
ج	04 ماي 2016

يأخذ البنك معدل الخصم بمعدل 4%، بالإضافة إلى عمولة بنكية (غير متعلقة بالزمن) 0,8% من القيمة الاسمية، عمولة التظهير (عمولة متعلقة بالزمن) 0,5%، وعمولة ثابتة بـ 25 دج لكل ورقة تجارية.

المطلوب: - حساب قيمة الأجيو والقيمة الحالية لكل ورقة ثم إيجاد مجمل العوائد البنكية من خلال هذه العملية.

حل التمرين الثالث:

حساب قيمة الأجيو والقيمة الحالية لكل ورقة تجارية:

قيمة الأوراق التجارية 350000 دج منها الورقة "أ" تمثل 8/3 أي 131250 دج و الورقة "ب" 8/1 أي 43750 دج ثم الورقة "ج" 8/4 أي 175000 دج.
الورقة "أ":

$$E = \frac{C_{tn}}{36000} \quad \text{قيمة الخصم:}$$

$36000/40 * 4 * 131250 = 583,33$ دج عدد أيام الخصم من 03/10 إلى 04/19 = 40 يوم

عمولة التظهير: $36000/40 * 0,5 * 131250 = 72,91$ دج

عمولة غير متعلقة بالزمن: $0,008 * 131250 = 1050$ دج

عمولة ثابتة: 25 دج

إذا قيمة الأجيو: $25 + 1050 + 72,91 + 583,33 = 1731,24$ دج

القيمة الحالية للورقة "أ": $1731,24 - 131250 = 129518,76$ دج

الورقة "ب":

قيمة الخصم: $36000/25 * 4 * 43750 = 121,52$ دج عدد أيام الخصم من 03/10

إلى 04/04 = 25 يوم

عمولة التظهير: $36000/25 * 0,5 * 43750 = 15,19$ دج

عمولة غير متعلقة بالزمن: $0,008 * 43750 = 350$ دج

عمولة ثابتة: 25 دج

إذا قيمة الأجيو: $25 + 350 + 15,19 + 121,52 = 511,71$

القيمة الحالية للورقة "ب": $43238,29 = 511,71 - 43750$ دج

الورقة "ج":

قيمة الخصم: $1069,44 = 36000/55 * 4 * 175000$ دج أيام الخصم من 03/10 إلى

05/04 أي 55 يوم

عمولة التظهير: $133,68 = 36000/55 * 0,5 * 175000$ دج

عمولة غير متعلقة بالزمن: $1400 = 0,008 * 175000$ دج

عمولة ثابتة: 25 دج

إذاً قيمة الأجيو: $2628,12 = 25 + 1400 + 133,68 + 1069,44$ دج

القيمة الحالية للورقة "ج": $172371,88 = 2628,12 - 175000$ دج

بجمل العوائد البنكية التي يتحصل عليها البنك تتمثل في مجموع الأجيو للأوراق الثلاث:

$4871,07 = 2628,12 + 511,71 + 1731,24$ دج.

التمرين الرابع:

يقوم بنك تجاري بتسيير محفظة الأوراق المالية للزبائن. ومن بينهم زبون طلب منه شراء أسهم من المؤسسة "س". وبناء على تقييم السعر السوقي يقوم البنك بعملية الشراء، حيث حددت الحصة التي يعطيها السهم 150 دج في زمن الشراء. كما حدد معدل الفائدة المتوقع بـ 12%.

المطلوب:

1- إذا تم تحديد معدل النمو السنوي للحصص بـ 7%، ماهو السعر السوقي للسهم وفق

نموذج نموذج جوردون وشابيرو؟

2- لو كان في نية الزبون شراء 50 سهم. كم يلزمه من مال لشراء هذا العدد من

الأسهم (دون احتساب رسوم البنك)؟

حل التمرين الرابع:

1- تحديد السعر السوقي للسهم وفق نموذج جوردون وشابيرو:

$$P_0 = \frac{150}{0.12 - 0.07} = 3000$$

2- المبلغ اللازم لشراء 50 سهم هو: $3000 \times 50 = 150000$ دج.

التمرين الخامس:

طلب زبون من بنكه شراء سندات من المؤسسة "ع" في حال كانت في صالحه، حيث حُددت قيمة السند الاسمية بـ 2500 دج تم إصدارها بمعدل فائدة ثابت قدره 10% لمدة 5 سنوات. فإذا كان معدل العائد الجاري (السائد في السوق) للسندات في نهاية السنة الخامسة هو 12%. فهل يُقدم البنك على شراء هذا النوع من السندات للزبون؟

حل التمرين الخامس:

أولا نقوم بحساب السعر السوقي للسند:

-العائد السنوي للسند هو $250 = 0.1 \times 2500$ دج

ومنه تصبح العلاقة لحساب السعر السوقي كالتالي:

$$P_0 = \frac{250}{1.12} + \frac{250}{(1.12)^2} + \frac{250}{(1.12)^3} + \frac{250}{(1.12)^4} + \frac{2750}{(1.12)^5} =$$

يمكن توضيح العلاقة السابقة من خلال جدول:

الفترة	التدفقات	معدل الخصم 12%	القيمة الحالية
1	250	0.892857142	223.21 دج
2	250	0.797193877	199.29 دج
3	250	0.711780247	177.94 دج
4	250	0.635518078	158.87 دج
5	2750	0.567426855	1560.42 دج
المجموع بالتقريب			2319.73 دج

نلاحظ أن القيمة السوقية للسند (2319.73) أقل من قيمته الاسمية (2500)، هذا ما يُحفز على شراء السندات. ومنه نستنتج أن البنك يُقدم على شراء هذا النوع من السندات للزبون، لأنها في صالحه.

المحور الثالث

3: تقنيات اتخاذ قرار منح القروض:

قبل الإشارة إلى التقنيات التي تعتبر أساساً لمنح القروض، نتطرق إلى أهم العناصر التي تؤخذ في الحسبان في السياسة الإقراضية لدى البنك.

1.3: أهم العناصر الواجب أخذها في الحسبان في سياسة الإقراض:

ونذكر هذه العناصر بشكل موجز فيما يلي:

1.1.3: الإلمام ببيئة المؤسسة الاقتصادية:

على البنك أن يكون على علم بالوضع الاقتصادي للبلد وتغيراته كالدخل الوطني، التضخم، أسعار الفائدة... إلخ لما لها من تأثير على المؤسسة طالبة القرض خصوصاً في القروض المتوسطة وطويلة الأجل. كما يجب على مسؤول الائتمان في البنك أن يكون على علم بالعوامل البيئية و الاقتصادية التي تتواجد فيها المؤسسة والتي عادة ما تكون خارج سيطرتها تتمثل في مخاطر القطاع كتعرضه للتدهور والكساد، مخاطر البلد المتمثلة أساساً في المخاطر السياسية، الاقتصادية، مخاطر العملة، المخاطر القانونية كتغير القوانين والتشريعات لما تسببه من مخاطر تخص القروض الممنوحة.

2.1.3: دراسة العنصر البشري وكفاءته الإدارية:

يجب على البنك أن يكون مُلمّاً بسيرة الزبون وسلوكه وكفاءته في تسيير مؤسسته سواء من معاملاته السابقة مع البنك أو بالاستخبار عنه من بنوك أخرى أو من البنك المركزي إذا كانت أول معاملة له، بالإضافة إلى إلمامه بالإدارة وأهدافها ومدى معقوليتها.

3.1.3: تحليل المنتج والسوق:

إلمام المؤسسة (طالب القرض) بالسوق وما يتعلق به من تطورات ومعرفة المستهلك ورغباته وحاجاته وحجم الزبائن وقدراتها على تصريف منتجاتها والحفاظة على درجة استقرار الزبائن ومعرفة المؤسسة بالمنافسة تُعد من العوامل التي تساعد البنك على تحديد موقع المؤسسة في السوق.

4.1.3: تحليل المهام الإنتاجية:

يحاول البنك في هذا الصدد أن يستعين بخبراء ومكاتب الدراسات لتقييم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة (طالب القرض) في مجال الصناعة للوقوف على أداة الإنتاج المستخدمة ومدى

فعاليتها وكفاءة المؤسسة في تسييرها ومدى مواكبة المؤسسة للتطور التكنولوجي وهل تقوم بالتكوين المستمر للعمال. هذا كله من أجل أن يستعلم البنك عن مدى إنتاج المؤسسة لمنتوج تنافسي من حيث السعر والجودة.

5.1.3: حجم رأس مال البنوك:

من واقع تأثر السياسة الإقراضية للبنك بحجم رأس ماله، فيُعد هذا الأخير حاجزاً أمنياً لتعرض الودائع إلى خسائر نتيجة تعرض القروض إلى خسائر. هذا ما يكون له دور نفسي على المودعين وتشجيعهم، إذ كلما زاد حجم رأس المال زادت قدرته على تحمل الخسائر وعليه نجد قواعد الحيلة والحذر في معظم الدول تمنع البنك مثلاً من منح ائتمان لزبون واحد يفوق 25% من رأس ماله.

6.1.3: السياسات النقدية للبنك المركزي:

تؤثر سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية على سياسة الإقراض الخاصة بالبنك كميّاً ونوعياً. فمن أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية التي يستخدمها البنك المركزي يتأثر حجم القروض ونوعيتها الممنوحة من طرف البنك.

7.1.3: تكلفة ونوعية الودائع وحجمها:

يعتمد البنك كوسيط مالي بشكل كبير على الودائع في عملياته وسياساته الإقراضية، إلا أن ذلك ليس على إطلاقه، إذ لا بد من تصنيف تلك الودائع وفق طبيعتها وما تتيحه من فرص إقراضها. كأن تقابل القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل بالودائع قصيرة الأجل. كذلك ما يتعلق بتكلفة الموارد، فالودائع الجارية (تحت الطلب) تكلفتها أقل مقارنة مع الودائع لأجل.

2.3: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة:

يُعد التحليل المالي أداة للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف مالياً. مما يُمكن البنك من اتخاذ قرار منح القروض من عدمه. وهناك العديد من الوسائل منها، التقليدية مثل:

أ: مؤشرات التوازن المالي:

ويمكن اختصار المؤشرات فيما يلي:

أ.1: رأس المال العامل:

ويتمثل في أداة من الأدوات المستعملة في تقييم البيئة المالية للمؤسسة و تقييم مدى توازنها المالي، حيث يُعبر على جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة. ويحسب بالعلاقة التالية:

ر م ع = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة و يساوي الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة

أ.2: احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريفها بأنها الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم يتم تغطيتها من طرف الموارد الدورية. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل وتحسب من خلال العلاقة التالية:

احتياج ر م ع = (الأصول المتداولة- النقدية)- (د ق أ- السلفات المصرفية)

حيث تم استبعاد النقدية كونها لا تعتبر ضمن احتياجات الدورة والسلفات المصرفية بما أنها ديون قصيرة الأجل جداً حيث تُستبعد من موارد الدورة.

أ.3: الخزينة:

وهي تمثل إجمالي النقديات المتاحة باستثناء السلفات المصرفية وتحسب من خلال:

الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي الخزينة = ر م ع- احتياج ر م ع

ب: النسب المالية:

تشمل هذه النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة، سيولة ، مردودية إلى غير ذلك من مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية أو الأجنبية. إذا يمكن تعريف النسبة كعلاقة بين مقدارين مميزين للحالة المالية وكذا إمكانيات ونشاط المؤسسة تُمكن المحلل المالي على إثر نتائجها من تحضير دراسة تشخيصية ونقدية للمؤسسة. وسنركز بدورنا على أهم هذه النسب المتعلقة بالتمويل والسيولة.

- نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$ وتدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة

الأموال الدائمة وإذا كانت أقل من 1 يعني ر م ع سالب.

- نسبة التمويل الذاتي (التمويل الخاص) = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$ وهي تبين مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

- نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول (نسبة الاقتراض) = $\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$ وهي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، حيث كلما انخفضت هذه النسبة كانت أفضل من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين. كما تبين مدى اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية.

- نسبة السيولة العامة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$ إذا كانت الأصول المتداولة أقل من الالتزامات المتداولة فهذا يعني أن المؤسسة تعاني مشكلة في تسديد التزاماتها وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 تدل على أن المؤسسة تتوفر على أصول متداولة لمواجهة التزاماتها و يفضل أن تكون أكبر أو تساوي 1.

- نسبة الخزينة العامة = $\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

وهي تساوي كذلك $\frac{\text{الحقوق + المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تسديد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة ويُستثنى عنصر المخزون من الأصول المتداولة باعتباره أقل عناصر الأصول المتداولة و يجب أن تقترب من 1 حتى تتفادى المؤسسة الصعوبات المالية.

- نسبة السيولة الحالية = $\frac{\text{النقدية وما يعادلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ وهي توضح مدى إمكانية تسديد الالتزامات

المتاحات قصيرة الأجل، ويمكن أن نشير إليها بالعلاقة التالية: $\frac{\text{المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

- نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100\%$ وهي تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة. ومن ثم درجة استقلاليتها، فكل ما كانت هذه النسبة كبيرة كان بمقدرة المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون وبالتالي زيادة درجة استقلاليتها.

ج: التحليل بواسطة مقارنة الميزانيات (التحليل الديناميكي)؛

د: التحليل بواسطة جداول حساب النتيجة.

أو أساليب غير تقليدية (حديثه) والتي تتمثل في الطرق الحديثة التي توظف أدوات التحليل الرياضي والإحصائي في التحليل منها:

أ: دراسة الجدوى المتكاملة: تُستعمل في القروض متوسطة وطويلة الأجل.

ب: قوائم التدفقات النقدية (الخزينة):

يكون من خلال دراسة التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة والخارجة وربطهما من حيث القيمة والزمن لإيجاد صافي هذه التدفقات سلباً أو إيجاباً لربطها بقيمة وزمن سداد القرض المطلوب منحه.

ج: التحليل بالتنقيط:

تستخدم هذه الطريقة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وقد يشمل جوانب أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الوضعية اعتماداً على طريقة التنقيط، إذ تمنح علامة من النقاط عن جانب من الجوانب حسب تصنيف معين مُعد مسبقاً ثم يحسب المجموع ويُقارن مع حد أدنى من هذه العلامة فيُرفض طلب القرض إن كان أقل منه ويُقبل إذا تجاوزه.

ف نجد في البنوك الجزائرية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عندما كان يمنح القروض الاستهلاكية قبل أن يُوقفها يعتمد على طريقة التنقيط لكل زبون حسب الجدول التالي:

التعيين	الفئات، المهن، القطاعات	عدد النقاط	تنقيط الزبون
مبلغ القرض	من 10000 إلى 20000 دج	15	
	من 20001 إلى 30000 دج	10	
	من 30001 إلى 50000 دج	5	
	من 50001 إلى 70000 دج	0	

	0	من 70001 إلى 100000 دج	
المبلغ المجموع للزوجين	0	من 12000 إلى 18000 دج	
	10	من 18001 إلى 24000 دج	
	20	من 24001 إلى 30000 دج	
	30	أكثر من 30000 دج	
عدد الأولاد تحت الكفالة	15	من 0 إلى 2	
	10	من 3 إلى 4	
	0	من 5 فما فوق	
الصنف المهني الاجتماعي	0	عون تنفيذ	
	5	عون تحكم	
	15	إطار أو مهنة حرّة	
	10	مهن أخرى: تاجر، حرّفي، فلاح	
قطاع النشاط	15	بنك، تأمين	
	15	المحروقات	
	15	المهن الحرّة	
	10	نقل جوي وبحري	
	5	قطاعات أخرى	
	0	العمل اليومي في قطاع البناء و المقاولات	
الاستقرار في العمل	0	أقل من 3 سنوات	
	5	من 3 إلى 4 سنوات	
	10	أكثر من 4 سنوات	
		مجموع النقاط التي تحصل عليها العميل	

المرجع: سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1،

2015، ص ص 95-96.

وحسب نظام بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فإن الزبون يصنف إلى ثلاثة مستويات كما يلي:

المستوى الأول: مجموع النقاط أكبر من 35 أي أن الملف جيد ولا يحتمل أن يكون هناك عجز في السداد.

المستوى الثاني: مجموع النقاط بين 25 و35 نقطة أن يتسم بالتريث وأن تكون لجنة القروض حذرة.

المستوى الثالث: مجموع النقاط أقل من 25 نقطة يعني احتمال قوي أن يكون هناك عجز في التسديد أي أن القرض يرفض.

مثال: طلب زبون من بنك الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط قرض بغرض شراء جهاز تلفاز ثمنه 48000 دج، متزوج وله ولد، يشتغل عون تنفيذ في قطاع الخدمات ومبلغ أجرته 28400 دج لمدة أربع سنوات. مع العلم أن مساهمة الزبون الشخصية تتمثل في 30% من قيمة التلفاز. المطلوب: هل يقبل البنك طلب الزبون؟

الحل: يساهم الزبون بدفع مبلغ 30% من قيمة جهاز التلفاز، إذاً مبلغ المساهمة هو $0,3 * 48000 = 14400$ أي مبلغ 14400 دج. عندئذ يكون مبلغ القرض 48000 - 14400 = 33600 دج.

حساب مجموع النقاط

- مبلغ القرض 33600 تمنح له 5 نقاط.
 - الأجر 28400 تمنح له 20 نقطة.
 - عدد الأطفال طفل واحد تمنح له 15 نقطة.
 - الصنف المهني عون تنفيذ تمنح له علامة صفر.
 - قطاع النشاط خدمات تمنح له 5 نقاط.
 - درجة الاستقرار في العمل بين 3 إلى 4 سنوات تمنح له 5 نقاط.
- أي أن **المجموع الكلي للنقاط** هو 50 نقطة أي ملفه جيد ومن المرجح أن يمنح له قرض.

ويمكن أن نعتمد في التحليل بالتنقيط على ما يُعرف بنماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث اهتم الأمريكيون بمثل هذه الدراسات قبل غيرهم بعد الإفلاسات الكبيرة التي ضربت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وتحميل المسؤولية لمدققي الحسابات عن ما وقع، حيث كان من الجدير التنبؤ المبكر بإفلاس المؤسسات، عندئذ، أُبجرت العديد من النماذج من قبل الباحثين والتي تعتمد على النسب وهي في أغلبها تعتمد على مؤشرات كمية مشتقة من القوائم المالية المنشورة وأحياناً غير المنشورة، حيث نجد أن نقطة الاختلاف الجوهرية بين هذه النسب في

اختلافها في الأوزان النسبية المعطاة لكل نسبة مالية مستخدمة. كما ينبغي دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية الخاصة بكل مؤسسة عند استخدام أي نموذج من بين العديد من النماذج الموجودة، إذ لا يمكن استخدام نفس النموذج لكل المؤسسات دون دراسة ظروف كل مؤسسة. ونحن من جهتنا نركز على نموذج واحد هو نموذج **Sherrod 1987** الذي يسعى إل تحقيق هدفين هما تقييم مخاطر الائتمان والتنبؤ بالفشل المالي. وتستخدم البنوك الهدف الأول لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض للمؤسسات الاقتصادية. ويتم تمثيل هذا النموذج رياضيا كما يلي:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3,5X3 + 20X4 + 1,2X5 + 0,1X6$$

X1: رأس المال العامل الصافي/ مجموع الأصول = **Z** مؤشر الإفلاس

X2: الأصول السائلة/ مجموع الأصول

X3: إجمالي حقوق المساهمين/ مجموع الأصول

X4: الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول

X5: مجموع الأصول/ مجموع الديون

X6: إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة

ملاحظات:

1- يقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة باستثناء المخزون و المصاريف المقيدة سلفاً. هناك من يعتبرها مباشرة النقديات؛

2- يمكن استعمال نسبة إجمالي حقوق المساهمين/ القيم الثابتة المادية، مع وزن 0,1 في النسبة السادسة؛

3- حقوق الملكية هي نفسها حقوق المساهمين و المقصود بها الأموال الخاصة؛

4- رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة.

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة حسب هذا النموذج إلى 5 فئات وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس (قروض ممتازة)	$25 \leq Z$
الثانية	إحتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس (قروض قليلة المخاطرة)	$25 > Z \geq 20$

20 > Z ≥ 5	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (قروض متوسطة المخاطر)	الثالثة
5 > Z ≥ 5 -	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس (قروض عالية المخاطر)	الرابعة
Z < 5 -	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس (قروض خطيرة جداً)	الخامسة

مثال:

إليك بيانات مستخرجة من القوائم المالية لمؤسسة ما، كما يلي:

المبالغ	البيان
1800000	إجمالي حقوق المساهمين
500000	الديون طويلة الأجل
700000	الديون قصيرة الأجل
1000000	الأصول المتداولة
65% من الأصول المتداولة	الأصول السائلة
450000	الربح قبل الضريبة

المطلوب: ما هو احتمال فشل المؤسسة ماليا اعتمادا على نموذج " Sherrod " ؟

الحل:

لدينا:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم = إجمالي حقوق المساهمين + الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

$$3000000 = 700000 + 500000 + 1800000$$

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول المتداولة أي } 3000000 - 1000000 = 2000000$$

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل)

$$\text{أي } 300000 = 700000 - 1000000$$

مجموع الديون = مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل أي $700000+500000=1200000$

الأصول السائلة = 65% من الأصول المتداولة أي $650000 = 0,65 * 1000000$
 $Z = 17(300000/3000000) + 9(650000/3000000) + 3,5(1800000/3000000) + 20(450000/3000000) + 1,2(3000000/1200000) + 0,1(1800000/2000000) = 11,84003$

قيمة Z تقع في الفئة الثالثة أي أكبر من 5 و أقل من 20 أي يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (قروض متوسطة المخاطر)

د: الميزانيات النقدية التقديرية (الموازنة النقدية):

تستخدم هذه الموازنات للتخطيط للاقتراض والتخطيط للتسديد من حيث المصدر و القيمة والزمن، كما تهدف إلى التوظيف الفعال للنقدية (السيولة) داخل المشروع وكذلك التوقيت المناسب أو تغطية العجز عندما يحدث بأفضل مصدر وأقل تكلفة.

3.3: الدراسة المالية للمشروع:

بعد الدراسة المالية للمؤسسة ومحيطها الاقتصادي يعمد البنك إلى تقييم المشروع الذي تريد المؤسسة تمويله باستخدام طرق تقييم الاستثمارات للوصول إلى نتائج صحيحة واتخاذ القرار الصحيح بخصوص تمويل المشروع.

1.3.3: تعريف المشروع: يمكن وصفه بأنه عبارة عن مجموعة أنشطة يمكن تخطيطها وتمويلها

وتنفيذها وتشغيلها وتحليلها منفصلة والتي تشمل في العادة المتغيرات التالية:

- تدفقات خارجية تُدعى التكاليف أو المدخلات أو موارد أو استثمارات؛

- تدفقات داخلية وتُدعى منافع أو مخرجات أو إنتاج أو عوائد؛

- فترة زمنية تمثل عمر المشروع؛

- حيز مكاني؛

- إدارة المشروع والأفراد وأصحاب المشروع أو المشاركون فيه.

2.3.3: مفاهيم عامة:

يتم توضيح بعض المصطلحات المهمة في دراسة المشروع:

أ: التكلفة الأولية للاستثمار:

وتتمثل في الإنفاق الذي تقوم به المؤسسة في بداية الفترة لتنفيذ الاستثمار ويفترض أن يُدفع هذا المبلغ بالكامل في بداية الفترة.

ب: عمر المشروع:

ونقصد به المدة التي يستغرقها الاستثمار أثناء استعماله في المؤسسة.

ج: التدفق النقدي:

وهي العائدات السنوية التي تُحققها المؤسسة خلال عمر المشروع وتتمثل أساساً في المبيعات المنتظرة (عائدات متوقعة) وتسمى هذه العائدات بالتدفقات النقدية الواردة كما تدفع المؤسسة من جهة أخرى نفقات سنوية تخص التشغيل (مواد أولية، يد عاملة...) وتُدعى بالتدفقات النقدية الصادرة. والتدفق النقدي الصافي هو الفرق بين التدفقات النقدية الواردة مع قسط الاهتلاك السنوي (سابقاً اعتبرناه ضمن عناصر التدفق الصادر) والتدفقات النقدية الصادرة بما فيها الضرائب.

3.3.3: طرق اختيار الاستثمارات:

هناك العديد من طرق اختيار الاستثمار يمكن التطرق لأهمها:

أ: طريقة مدة استرداد رأس المال:

وفي هذه الطريقة يتم اختيار الاستثمار المفضل حسب المدة التي يستغرقها لاسترداد قيمته ويكون من خلال الإيرادات التي يُحققها في أقل مدة لتغطية تكلفة المشروع.

مثال: أمام مؤسسة خياران للاستثمار، حيث تعطى لك الإيرادات والتكاليف وفق الجدول التالي:

الإيرادات					التكلفة	المشروع
السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1		
2500	2000	2000	1000	2000	7000	"أ"
6000	5000	3000	3000	4000	10000	"ب"

المطلوب: ما هو المشروع المختار بناء على طريقة مدة (فترة الاسترداد) ؟

المشروع "أ" يسترد تكلفته بعد 4 سنوات

$$7000 = 2000 + 2000 + 1000 + 2000$$

المشروع "ب" يسترد كلفته بعد 3 سنوات

$$10000 = 3000 + 3000 + 4000 \text{ دج}$$

إذاً المشروع المختار حسب هذه الطريقة هو المشروع "ب".

كما يمكن الإشارة إلى مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:

***المزايا:**

- سهولة الحساب عكس الطرق الأخرى؛
- اختيار المشروع الأقصر مدة يُمكن من استثمار آخر لفترة مقبلة؛
- عدم التأثير بالأخطار الناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية والمالية في حالة طول مدة الاستثمار؛
- تُلائم مؤسسات ذات أموال قليلة تهدف إلى نتائج سريعة (أغلب المؤسسات الخاصة).

***العيوب:**

- لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية بعد فترة الاسترداد.

ب: طريقة معدل العائد المتوسط:

وتعتمد على نسبة متوسط الإيرادات الصافية إلى تكلفة الاستثمار الأصلية كنسبة مئوية.

$$\text{معدل العائد المتوسط} = \frac{\text{متوسط الإيراد السنوي الصافي}}{\text{تكلفة الاستثمار}} \times 100$$

$$\text{ومتوسط الإيراد السنوي الصافي} = \frac{\text{مجموع الإيرادات السنوية الصافية}}{\text{عدد سنوات عمر المشروع}}$$

يُقارن هذا المعدل بمعدل مردودية أدنى لا يمكن النزول عنه أو يُقارن مع معدل الفائدة السائد في السوق. حيث إذا كان معدل العائد المتوسط أعلى من هذا الأخير يُقبل المشروع مبدئياً وبعدها يُختار أحسن معدل. كذلك في حالة تعدد البدائل فتم المفاضلة بينها على أساس اختيار أعلى المعدلات بشرط أن يكون هذا المعدل أعلى من معدل الفرصة البديلة.

مثال: من المثال السابق، ما هو معدل العائد المتوسط للمشروعين؟

"أ" متوسط الإيراد السنوي الصافي هو $5/9500 = 1900$ ومنه معدل العائد المتوسط يصبح $(7000/1900) * 100 = 27,14\%$.

"ب" متوسط الإيراد السنوي الصافي هو $5/21000 = 4200$ ومنه م ع م يصبح $(10000/4200) * 100 = 42\%$.

و يمكن الإشارة للمزايا والعيوب الخاصة بهذه الطريقة، وذلك أن من مزاياها أنها بسيطة وسهلة الحساب إلى جانب أنها تأخذ عامل الربحية المتوقعة للاستثمار وهذا ما لا نجد في طريقة مدة الاسترداد. ومن عيوبها أنها تعتمد على البيانات المحاسبية، هذا ما يصاحبه عيوب لها علاقة بالريح المحاسبي وطرق قياسه كما أنها تساوي بين المشروعات ذات المعدلات المتساوية ولو اختلفت تدفقاتها النقدية من حيث توقيت حدوثها، حيث يمكن للمشروعات ذات التدفقات النقدية السنوية الصافية الأعلى أفضل لإمكانية إعادة استثمارها خلال تلك السنوات.

ج: طريقة صافي القيمة الحالية:

هي طريقة حديثة وموضوعية تعتمد على مفهوم الاستحداث، ومنه فصافي القيمة الحالية يبين الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر المشروع وتكلفته الأولية، حيث يتم استحداث القيم الحالية للتدفقات بمعدل خصم أو الفائدة السائد في السوق ثم بعد ذلك عندما يُحقق المشروع قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية يُقبل مبدئياً ثم تتم مقارنته مع بقية المشاريع ليُختار المشروع الذي له أكبر صافي قيمة حالية.

$$VAN = \sum Ct(1+i)^{-t} - I$$

I: رأس المال المستثمر

Ct: العوائد المنتظرة خلال الفترة **t**

i: نسبة التحيين (تكلفة رأس المال)

من المثال السابق، إذا كان معدل الفائدة أو نسبة التحيين 10%.

المشروع "أ":

$$-1 + 3000(1,1)^{-2} + 1000(1,1)^{-3} + 2000(1,1)^{-4} + 2500(1,1)^{-5} - 7000 = 65,58$$

$$VAN = [2000(1,1)$$

المشروع "ب":

$$-1+3000(1,1)^{-2}+3000(1,1)^{-3}+5000(1,1)^{-4}+6000(1,1)^{-5}-10000=5510$$

$$VAN=[4000(1,1)$$

من المشروعين، فإن المشروع "ب" يُحقق أعلى ق ح ص وبالتالي هو الذي يتم اختياره.
من مزايا هذه الطريقة أنها:

- تتسم بالدقة و شمولية كل العناصر الخاصة بالجانب المالي للاستثمار؛
 - تُعد أحسن من الجانب العلمي مقارنة بالطرق الأخرى وتتفادى عيوب الطرق الأخرى.
- أما عيوبها فهي:

- قد يكون اختلاف في قيمة الاستثمار ومدة حياته حيث تصبح الحسابات معقدة؛
- قد يتغير معدل الفائدة بعد عدد من السنوات.

د: طريقة معدل العائد الداخلي:

هي من الطرق الحديثة حيث تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود خلال عمر المشروع، إذ تعتمد على مفهوم القيمة الحالية. ومعدل العائد الداخلي هو المعدل الذي يساوي مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر المشروع وتكلفته الأولية، ومنه فمعدل العائد الداخلي هو:

$$ل = \frac{ق}{(1+r)} + \frac{2ق}{2(1+r)} + \dots + \frac{ق}{(1+r)^n}$$

حيث، أن "ل" هي تكلفة الاستثمار، أما ق¹، ق².... ق^ن التدفقات النقدية الصافية خلال عمر المشروع و"ن" هي مدة حياته أما "ر" هو معدل العائد الداخلي، وهو المعدل الذي يحقق المساواة بين الطرفين.

وإذا كانت التدفقات النقدية غير متساوية، عندئذ يصعب حساب "ر" ويتم الاستعانة بالحاسوب.

مثال: من المثال السابق المطلوب إيجاد معدل العائد الداخلي للمشروع "ب".

الحل:

$$6000 + \frac{4}{(1+r)} + 5000 + \frac{3}{(1+r)} + 3000 + \frac{2}{(1+r)} + 3000 + \frac{1}{(1+r)} - 4000 = 10000$$

$$\frac{5}{(1+r)}$$

التدفقات النقدية بالقيمة الحالية					التدفقات النقدية ليست بالقيمة الحالية
%28	%27	%25	%20	%10	
3125	3149.60	3200	3333.33	3636.36	4000
1831.05	1860	1920	2083.33	2479.33	3000
1430.51	1464.56	1536	1736.11	2253.94	3000
1862.64	1922	2048	2411.26	3415.06	5000
1746.22	1816.07	1966.08	2411.26	3725.52	6000
9995.24	10212.23	10670.08	11975.29	15510.21	المجموع

الفرق بين 10212.23 و 9995.24 = 216.99

أما الفرق بالمقارنة مع رأس المال هو 10000 و 212.23

$$216.99 \longleftarrow 1$$

$$212.23 \longleftarrow \text{س} \quad \text{حيث س} = 216.99 / 212.23 = 0,97$$

إذاً معدل العائد الداخلي هو $27 + 0,97 = 27,97\%$

يتم مقارنة المعدل مع معدل الفائدة السائد في السوق. إذا كان الأول أقل من الثاني يُرفض المشروع وفي الحالة العكسية يُقبل المشروع مبدئياً ثم يُختار المعدل الأعلى بين المشاريع المتاحة. وفي حالة كون التدفقات النقدية متساوية نطبق العلاقة التالية: $ل/ق = 1 - (1+r)^{-ن} / ر$ ثم يتم الاستعانة بالجدول المالي رقم "4".

ويمكن الإشارة إلى المزايا والعيوب الخاصة بهذه الطريقة كما يلي:

***المزايا:**

تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

***العيوب:**

- لا تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات التي تتحقق بعد مدة الاستعمال

- صعوبة الحساب خاصة مع عدم وجود إيرادات وتكاليف منتظمة (دفعات متساوية) فهي

ليست دقيقة.

4.3: تسيير ضمانات القروض:

من واقع أن الائتمان بكل أشكاله يتمثل في تأجيل التسديد على أساس الوعد، فعندئذ المقرض لا يقبل وعد المقرض إلا إذا كانت هناك ثقة فعلية في التسديد، هذا ما يجعل البنك الذي يتعامل بودائع زبائنه أن يربط الائتمان بضمان التسديد. والتي تنقسم إلى ضمانات شخصية وأخرى حقيقية.

1.4.3: الضمانات الشخصية:

ويتمثل هذا النوع من الضمانات في التعهد الذي يقدمه شخص آخر ذو قدرة مالية إلى زبون البنك الذي تعذر عليه إحضار ضمان للبنك، حيث الشخص الثاني يتدخل بين الزبون و البنك في تقديم ضمانات مادية للبنك المقرض ليتمكن الزبون من الحصول على القرض. ومن بين ذلك الكفالة، الضمان الاحتياطي الذي يكون بتوقيع الضامن (تأييد) على ورقة تجارية أو تأمين الاعتماد تقوم به شركة تأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ الاعتماد.

2.4.3: الضمانات الحقيقية:

تعتبر الضمانات التي يعتمد عليها البنك في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض ويفضلها على بقية الضمانات الأخرى، إذ يختلف هذا النوع عن الضمانات الشخصية في كونه يشمل عقارات، تجهيزات عتاد، وسائل النقل. فالبنك يلجأ إلى هذا النوع من الضمانات ليس لمليتها وإنما لتحفيز صاحب القرض على إنجاح مشروعه الممول من طرف البنك وكذلك تقليل مخاطر عدم تسديد أقساط القرض حسب ما هو متفق عليه. وفي حالة إفلاس المؤسسة المقرضة يلجأ البنك لبيع موضوع الرهن لاسترجاع قيمة القرض بالطرق القانونية.

ومن بين أنواع هذه الضمانات، الرهن العقاري، الرهن الحيازي الذي يتمثل إما في الرهن الحيازي للعتاد ووسائل النقل أو الرهن الحيازي للمحل التجاري من خلال رهن أحد العناصر المكونة للمحل التجاري كالاسم التجاري، شهرة المحل، الأثاث التجاري، براءة الاختراع... إلخ.

5.3: متابعة القروض:

لضمان تسديد القروض في مواعيدها المستحقة كأقساط وفوائد وكذلك اكتشاف مخاطر عدم التسديد لتجنبها أو التقليل من أثرها ينبغي أن يكون للبنك نظاما صارما لمتابعة القروض من خلال مصلحة

خاصة بمتابعة القروض، والتي أصبحت هذه الأخيرة تتم بأجهزة الحاسوب وبرامج تحتوي على كل ما يتعلق بالقرض من قيمته وأقساطه وفوائده وتواريخ الاستحقاق وكل ما يتعلق بالضمانات المقبوضة ومعلومات تخص الزبون. هذا ما يفرض على الموظف الخاص بهذا العمل أن يلمّ بما يعرف بجدول استهلاك القروض.

مثال: اقترض شخص مبلغ قدره 500000 دج من البنك، حيث يسدد هذا المبلغ من خلال 5 دفعات سنوية متساوية القيمة، تستحق أول دفعة بعد سنة من إمضاء العقد. المطلوب: - إعداد جدول استهلاك القرض بعد حساب قيمة الدفعة الثابتة إذا كان معدل الفائدة 7%.

- حساب قيمة الدفعة:

$$V_0 = a[1 - (1+i)^{-n}] / i \quad \text{ومنه:}$$

$$a = V_0 \times i / [1 - (1+i)^{-n}]$$

$$500000 * 0,07 / 1 - (1,07)^{-5} = 121945,347$$

- إعداد جدول استهلاك القرض:

الفترة	القرض في بداية المدة	الفائدة	الاهتلاك	الدفعة	القرض في نهاية المدة
1	500000	35000	86945,34	121945,34	413054,66
2	413054,66	28913,82	93031,52	121945,34	320023,14
3	320023,14	22401,61	99543,72	121945,34	220479,41
4	220479,41	15433,55	106511,78	121945,34	113967,62
5	113967,62	7977,73	113967,6	121945,34	00

ملحق المحور الثالث

التمرين الأول:

أراد زبون شراء سلعة معينة، فلجأ إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتمويل هذه السلعة عن طريق قرض بنكي. يقدر ثمن هذه السلعة بـ 62000 دج، حيث يشتغل هذا الزبون في مؤسسة خدمتية كعون تحكم بأجرة 38000 دج شهرياً منذ 3 سنوات ونصف. أما حالته الاجتماعية فهو متزوج وأب لخمس أطفال.

المطلوب:

- إذا كان هذا الزبون يساهم بمقدار 30% من ثمن السلعة كمساهمة شخصية. هل يقبل البنك طلب القرض إذا كان يستخدم في اتخاذ القرار طريقة التنقيط؟

حل التمرين الأول:

مبلغ المساهمة الشخصية: $0,3 * 62000 = 18600$ دج

مبلغ القرض: $0,7 * 62000 = 43400$ دج

نقوم بحساب مجموع النقاط

مبلغ القرض: 43400 دج 5 نقاط

الأجرة: 38000 دج 30 نقطة

عدد الأطفال 5 0

الصف المهني عون التحكم 5 نقاط

قطاع النشاط خدمات 5 نقاط

درجة الاستقرار 3,5 سنة 5 نقاط

مجموع النقاط 50 نقطة

إذاً ملف جيد ومن المرجح أن يتحصل على قرض

التمرين الثاني:

تقدمت مؤسسة إلى بنك تجاري بطلب قرض لتمويل مشروع يتمثل في تجديد معدات إنتاج، حيث كانت البيانات الخاصة بالمشروع من إيرادات وتكاليف كما يلي:

الإيرادات					التكلفة	المشروع/ البيانات
16000	26000	22000	18000	20000	70000	معدات إنتاج

المطلوب:

1- هل يقبل البنك طلب المؤسسة بناء على تقييم المشروع، علماً أن البنك يستخدم طريقة القيمة الحالية الصافية وكان معدل الفائدة 10%؟

2- إذا كانت الطريقة المستخدمة هي طريقة فترة الاسترداد، ويشترط البنك تغطية تكلفة المشروع في مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، هل يقبل البنك بطلب المؤسسة؟

حل التمرين الثاني:

- من خلال استخدام طريقة صافي القيمة الحالية:

$$VAN = [20000(1,1)^{-1} + 18000(1,1)^{-2} + 22000(1,1)^{-3} + 26000(1,1)^{-4} + 16000(1,1)^{-5}]$$

$$-70000 = 77279,866 - 70000 = 7280 \text{ DA}$$

لذلك من المرجح أن يقبل البنك تمويل المشروع.

- حسب طريقة فترة الاسترداد $20000 + 18000 + 22000 = 60000$ دج ثلاث سنوات

السنة الرابعة 26000 ← 12

$$= 26000/12 * 10000 = \text{س} \quad \text{س} \leftarrow 10000$$

4,61

أي مدة الاسترداد تقريباً 3 سنوات و 4 أشهر ونصف

ومنه حسب شرط البنك لا يقبل بمنح قرض للمؤسسة.

التمرين الثالث:

تقدمت مؤسستان "أ" و"ب" لبنك تجاري بطلب قرض متوسط المدى لتمويل مشروعيهما، حيث كانت الإيرادات الخاصة بكل مشروع كما يلي:

5	4	3	2	1	
10000	16000	12000	14000	11000	أ
13000	12500	14000	15000	16000	ب

من جهة أخرى، البنك يعتمد في دراسة ملفات القروض على طريقة القيمة الحالية الصافية، حيث يمكنه منح قرض يصل إلى 80% من تكلفة المشروع عندما تتجاوز مدة المشروع ثلاث سنوات.

المطلوب:

- 1- هل يقبل البنك بتمويل المشروعين إذا علمت أن فترتي الاسترداد للمشروع "أ" هي ثلاث سنوات ونصف وثلاث سنوات للمشروع "ب" وأن معدل الفائدة 9%؟ وما هو مبلغ القرض الممنوح للمؤسستين في حالة القبول؟
- 2- لو كان البنك يعتمد على طريقة معدل العائد المتوسط للاستثمار. هل يقبل البنك بتمويل المشروعين إذا علمت أن البنك لا يمكنه تمويل إلا 60% من المشروع في حالة يكون معدل عائد متوسط للاستثمار يساوي أو أقل من 30%؟ وما هو مبلغ القرض الممنوح لكل مؤسسة في حالة القبول؟

حل التمرين الثالث:

أولا إيجاد التكلفة للمشروعين:

المشروع "أ" تقابله فترة استرداد 3 سنوات ونصف أي

$$37000 = 12000 + 14000 + 11000$$

وفي السنة الرابعة 16000 تقابلها 12 شهراً وبالتالي 6 أشهر يقابلها تكلفة 8000 دج ومنه

تكلفة المشروع "أ" 45000 دج.

تكلفة المشروع "ب" تقابله فترة استرداد 3 سنوات أي

$$= 14000 + 15000 + 16000 = 45000 \text{ دج.}$$

- صافي القيمة الحالية بالنسبة للمشروع "أ":

$$VAN1 = [11000(1,1)^{-1} + 14000(1,1)^{-2} + 12000(1,1)^{-3} + 16000(1,1)^{-4}$$

$$+ 10000(1,1)^{-5}] - 45000 = 3975,58DA$$

- صافي القيمة الحالية بالنسبة للمشروع "ب":

$$VAN2 = [16000(1,1)^{-1} + 15000(1,1)^{-2} + 14000(1,1)^{-3} + 12500(1,1)^{-4} + 13000(1,1)^{-5}] - 45000 = 10419,09DA$$

يقبل البنك بتمويل المشروعين "أ" و "ب" وتصل قيمة القرض إلى: $0,8 * 45000 = 36000$ دج.

2- طريقة معدل العائد المتوسط:

$$TMR = \frac{\sum R/n}{C} \times 100$$

$$TMR1 = (11000 + 14000 + 12000 + 16000 + 10000) / 5 / 45000 * 100 = 28\%$$

$$TMR2 = (16000 + 15000 + 14000 + 12500 + 13000) / 5 / 45000 * 100 = 31,33\%$$

يقبل البنك بتمويل المشروعين حيث:

مبلغ القرض للمشروع "أ" هو $0,6 * 45000 = 27000$ دج

مبلغ القرض للمشروع "ب" هو 45000 دج

التمرين الرابع:

إليك بيانات من قوائم مالية بمؤسسة ما لسنة 2016 كما يلي:

المبالغ	البيان
3000000	مجموع الأصول
1600000	الأصول المتداولة
700000	الأصول السائلة
1400000	الخصوم المتداولة
1900000	مجموع الديون
440000	الأرباح قبل الضرائب
1100000	قيمة حقوق الملكية

- المطلوب: ما هو احتمال إفلاس المؤسسة من خلال نموذج Sherrod ؟

حل التمرين الرابع:

- احتمال إفلاس المؤسسة من خلال نموذج شيرود **Sherrod**:

$$Z = 17(200000/3000000) + 9(700000/3000000) + 3.5(1100000/3000000) + 20(440000/3000000) + 1.2(3000000/1900000) + 0.1(1100000/1400000) = 9.423$$

قيمة **Z** تقع في الفئة الثالثة بين 5 و 20 و بالتالي يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (قروض متوسطة المخاطر)

التمرين الخامس:

لتكن لديك الميزانية المالية المختصرة التالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
1400000	الأموال الخاصة	1400000	الأصول الثابتة
100000	الديون ط الأجل	600000	المخزونات
1000000	الديون قصيرة الأجل	300000	الحقوق
		200000	المتاحات (النقدية)
2500000	مجموع الخصوم	2500000	مجموع الأصول

مع العلم أن هذه الميزانية المختصرة تقدمت بها مؤسسة إلى بنك تجاري للحصول على قرض. عندئذ قام البنك بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلوب:

1- حساب المؤشرات المالية و نسب التمويل والسيولة المناسبة إذا علمت أن قيمة السلفات المصرفية تمثل 15% من الديون قصيرة الأجل.

2- من خلال دراسة الوضعية المالية، هل يقبل البنك بطلب المؤسسة؟

حل التمرين الخامس:

1- حساب المؤشرات المالية ونسب التمويل و السيولة:

$$\text{ر م ع} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = 1400000 - 1500000 = 100000 \text{ دج}$$

$$\text{احتياج ر م ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{د ق أ} - \text{السلفات المصرفية})$$

$$\text{السلفات المصرفية} = 0,15 * 1000000 = 150000 \text{ دج}$$

$$\text{ومنه: احتياج ر م ع} = (200000 - 1100000) - (150000 - 1000000) = 50000 \text{ دج}$$

$$\text{الخزينة} = \text{ر م ع} - \text{احتياج ر م ع} = 50000 - 100000 = 50000 \text{ دج}$$

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \text{ أي } \frac{1400000}{1500000} = 1,07$$

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \text{ أي } \frac{1400000}{1400000} = 1$$

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}} \text{ أي } \frac{2500000}{1100000} = 0,44$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{أصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \text{ أي } \frac{1000000}{1100000} = 1,1$$

$$\text{نسبة الخزينة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{د ق أ}} \text{ أي } \frac{1000000}{500000} = 0,5$$

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{المتاحات}}{\text{د ق أ}} \text{ أي } \frac{1000000}{200000} = 0,2$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} * 100 \text{ أي } \frac{1100000}{1400000} * 100 = 127\%$$

2- من خلال المؤشرات المالية ر م ع أكبر من 0 يعني موجب، أي أن هناك جزء من الأموال الدائمة يمول جزء من الأصول المتداولة وهذا مقبول ويُعزّز ذلك بنسبة التمويل الدائم وهي أكبر من 1، بينما الاحتياج فهناك عجز في الموارد بـ 50000 دج ينبغي تغطيته، بينما الخزينة فهي موجبة وبالتالي مقبولة. أما النسب فكلها تعتبر مقبولة، حيث أن نسبة التمويل الذاتي تبين أن أغلب الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، نسبة الاقتراض فهي منخفضة بينما نسب

السيولة فتُعبّر على أن المؤسسة لا تعاني من مشكلة في تسديد التزاماتها وذلك من خلال نسبة السيولة العامة فهي أكبر من 1 ونسبة الخزينة العامة تمثل 0,5 أما السيولة الحالية فهي 0,2 أي كلها مقبولة. وبخصوص نسبة الاستقلالية المالية فهي أكبر من 1 وبالتالي المؤسسة مستقلة مالياً. إذاً من الحالة العامة لوضعية المؤسسة المالية يُرجح أن يقبل البنك طلب المؤسسة و يمنحها القرض.

التمرين السادس:

قدم بنك قرض لمؤسسة بقيمة 240000 دج ولغرض متابعة القرض ومدى التزام هذه المؤسسة بالتسديدات المنتظمة للقرض قرر إعداد جدول استهلاك القرض علماً أن مدة القرض 4 سنوات وبدفعات ثابتة.

المطلوب: - إعداد جدول استهلاك القرض علماً أن معدل الفائدة 8%.

حل التمرين السادس:

$$V_0 = a[1 - (1+i)^{-n}] / i$$

- حساب قيمة الدفعة الثابتة: ومنه:

$$a = V_0 \times i / [1 - (1+i)^{-n}]$$

$$240000 \times 0,08 / 1 - (1,08)^{-4} = 72461 \text{ DA}$$

- إعداد جدول استهلاك القرض:

الفترة	القرض في بداية المدة	الفائدة	الاهتلاك	الدفعة	القرض في نهاية المدة
1	240000	19200	53261	72461	186739
2	186739	14939,12	57521,88	72461	129217,12
3	129217,12	10337,36	62123,63	72461	67093,48
4	67093,48	5367,47	67093,2	72461	بالتقريب 00

المحور الرابع

4: الصرف:

نشير في هذا الجزء إلى عمليات الصرف كأهم عنصر ضمن المبادلات التجارية بين الدول وغيرها من العمليات التي تتضمن تبادل عملة بعملة أخرى.

1.4: مفهوم سعر الصرف:

سعر الصرف يعبر عن قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة العملات الأجنبية، أو سعر العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وبوصفه سعراً فهو يخضع لتفاعلات قوى العرض و الطلب، عندئذ يصبح سعر الصرف يتقلب وفقاً لما يحدث من تغيير لقوى العرض والطلب إذا كانت هذه الأخيرة أساساً في التفاعل القائم.

و يمكن أن نشير إلى **طريقتين في تسعير العملات**، التسعير المباشر و التسعير غير المباشر كما يلي:

- **فالتسعير المباشر** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. ونجد القليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة في التسعير. مثلاً

$$1 \text{ دينار جزائري} = 0,012 \text{ دولار أمريكي}$$

- **أما التسعير غير المباشر** فيشير إلى عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ونجد أغلب دول العالم تعتمد هذه الطريقة في التسعير بما فيها الجزائر. فمثلاً يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري.

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 80 \text{ دينار جزائري}$$

ولتفادي أي لبس، عادة ما يكون المقصود من سعر الصرف الطريقة غير المباشرة.

2.4: الأسعار المتقاطعة: (أو أسعار التقاطع)

في حالة تبادل عملات في مركز مالي معين قد لا نجد سعر تبادل للعمليتين، عندئذ لإجراء عملية التبادل وتحديد سعر تبادلهما نلجأ إلى عملة ثالثة من خلال علاقتها بالعمليتين وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

$$\text{على سبيل المثال: } 1 \text{ أورو} = 120 \text{ دينار جزائري}$$

$$1 \text{ أورو} = 1,5 \text{ دولار أمريكي}$$

من خلال ما يتوفر لدينا من بيانات يمكن حساب سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وفق ما يأتي:

$$\left\{ \begin{array}{l} 1 \text{ أورو} = 120 \text{ دينار جزائري} \\ \text{أي } 1 \text{ دولار أمريكي} = 1,5/120 = 80 \text{ دينار جزائري} \\ 1 \text{ أورو} = 1,5 \text{ دولار أمريكي} \end{array} \right.$$

3.4: العمليات في سوق الصرف:

يمكن أن نميز نوعين من العمليات:

1.3.4: الصرف الحاضر:

وهنا تتم عمليات شراء وبيع العملات فوراً وبسعر اليوم الذي تمت فيه العملية. وتسليم العملة والدفع مقابلها يتمان عند إبرام العقد وفي الواقع العملي تمتد هذه العملية إلى يومين بعد التعاقد لتتم فعليا بكل ما تحويه من إجراءات تنظيمية وقانونية.

ونشير إلى أن عمليتي الشراء والبيع لنفس العملة تتمان بسعرين مختلفين هما: سعر الشراء الذي يكون من خلال عدد الوحدات التي يدفعها البنك من العملة الوطنية لقاء وحدة من العملة الأجنبية التي يعرضها الزبون، وسعر البيع الذي يتمثل في عدد الوحدات التي يطلبها البنك من العملة الوطنية لقاء وحدة من العملة الأجنبية التي يطلبها الزبون، ويكون سعر البيع أكبر من سعر الشراء ليستفيد البنك من الفرق.

2.3.4: الصرف الآجل:

وهنا تتم عمليات البيع والشراء بسعر اليوم الذي تمت فيه العملية لكن عملية تسليم العملة ودفع ثمنها يكون في تاريخ لاحق متفق عليه يدعى "تاريخ التصفية" فقد يكون 30 أو 60 أو 360 يوماً مثلاً. وفي غالب الأحيان تكون بداية هذا الأجل بعد مرور 48 ساعة من إبرام العقد.

و يتم استخدام عمليات الصرف الآجلة لتجنب تقلبات أسعار الصرف الخاصة بالصفقة من تاريخ إبرامها إلى تاريخ تنفيذها، حيث كل انخفاض يمس الصرف لا يؤثر على الصفقة ويمكن تجنبه.

3.3.4: التحسن أو التدهور في قيمة عملة مقابل عملة أخرى:

مع تغير أسعار العملات عبر الزمن، قد يتحسن سعر عملة مقابل عملة أخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة. ويكون تدهوراً في الحالة العكسية. ويمكن أن نحسب التحسن أو التدهور في سعر عملة مقابل عملة أخرى كما يلي:

$$\Delta c = \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100$$

حيث أن :

ΔC : هو التغير في سعر العملة

C_{t1} : السعر في نهاية الفترة

C_{t0} : السعر في بداية الفترة

مثال 1: في 2018/01/05 لدينا: سعر الأورو = 120 دج
في 2018/03/12 سعر الأورو = 117 دج

$$\Delta C = 117 - 120 / 120 \times 100 = -2,5\%$$

يعني أن قيمة الأورو قد تدهورت (انخفضت) بمقدار 2,5% مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة من 2018/01/05 إلى 2018/03/12 وهذا ما يعادل القول أن قيمة الدينار قد تحسنت بنفس النسبة.

مثال 2: لو كان لدينا في نفس الفترة: 1 أورو = 122 دج

1 أورو = 126 دج يصبح لدينا:

$$\Delta C = 126 - 122 / 122 \times 100 = 3,279\%$$

وهذا يعني أن قيمة الأورو قد تحسنت خلال الفترة المذكورة بـ 3,279%، وهذا ما يعادل القول أن قيمة الدينار قد انخفضت بنفس النسبة.

4.4: أنظمة الصرف وأنواعها:

نظراً لاختلاف اقتصاديات الدول تختلف تبعاً لذلك أنظمة الصرف المتبعة. ولفهم طبيعتها، نحاول الإشارة إلى أنواع هذه الأنظمة بنوع من الإيجاز، والتي تنقسم بشكل أساسي إلى ثلاثة أنظمة محورية للصرف وهي:

- نظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية)؛
- نظام أسعار الصرف الحرة (المرنة)، وتُدعى أيضاً بنظام العملات الورقية المستقلة؛
- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي.

1.4.4: نظام أسعار الصرف الثابتة:

ومن واقع ارتباطها بقاعدة الذهب الدولية، ينبغي توفر الشروط الأساسية التالية:

- تقييم العملة الوطنية بقيمة ثابتة من الذهب؛
- إمكانية صرف العملة الوطنية بالذهب أو العكس دون شرط أو قيد طبقاً لمعدل ثابت بين وحدة العملة والذهب؛

- حرية استيراد وتصدير الذهب مع الخارج.

إضافة إلى الشروط السابقة ينبغي أن ترتبط عملات الدول بشبكة أسعار صرف ثابتة. لذلك في حالة تبادل العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية على أساس الذهب، فإن سعر الصرف قد يتحرك في حدود ضيقة تُعادل نفقات نقل الذهب وتأمينه عند الاستيراد أو التصدير، عندئذٍ عملية التحكم أو المراجعة تجعل الأسعار متساوية دولياً. أما إذا تغير سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً بقيمة تفوق مصاريف التحكم (نفقات نقل الذهب والتأمين). هذا ما يُحفز على تصدير الذهب أو استيراده للاستفادة من تفاوت الأسعار بين العملاتين.

2.4.4: نظام أسعار الصرف الحرة:

هذا النظام على اختلاف سابقه، يعتمد على جعل نظام الصرف خاضع لقوى العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزي (الدولة). وهو ما يُعرف حديثاً باسم نظام تعويم العملات بعيداً عن تحمل أي عبء في علاج الخلل الموجود في ميزان المدفوعات، لكن نظراً حديثاً باسم الصرف الأجنبي في اقتصاديات الدول وتفادياً لحدوث أضرار في هذا الجانب. فإن الواقع يفرض على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات مناسبة للتأثير على سعر الصرف. من هنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم.

1.2.4.4: التعويم النظيف:

وهنا تترك السلطات النقدية سعر الصرف حُرّاً يتحدد وفق قوى العرض والطلب مع إنشاء ما يُعرف بأموال موازنة الصرف (تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية) من

خلالها تتدخل في أسواق الصرف بائعاً أو مشترياً لحماية قيمة العملة من التأثيرات العارضة نتيجة المضاربة.

2.1.4.4: التعويم غير النظيف:

وهنا تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف بائعاً أو مُشتريةً، بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف مُعينة.

وعلى ضوء ما جاء سابقاً، فإن سعر الصرف تبعاً لنظام أسعار الصرف الحرة مآله التقلب بدرجة كبيرة كقاعدة عامة، هذا ما يُؤثر على استقرار الاقتصاد. من هذا المنطلق ظهرت نظرية بعد الحرب العالمية الأولى تُعرف بنظرية تعادل القوى الشرائية، مفادها أن هناك حد مُعين يتحرك من خلاله سعر الصرف وهو حد تعادل القوى الشرائية بين العملتين.

من هنا نستنتج أن معدلات التضخم السائدة في دولتين لها أثر بعد فترة زمنية معينة على سعر صرف عمليتي الدولتين محل الحديث. وعليه، كقاعدة عامة، فإن زيادة معدل تضخم بلد معين مُقابل بلد آخر يُؤدي على انخفاض في قيمة عملة البلد الأول مُقابل الثاني، والعكس بالعكس. **مثال:** إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 122 دينار، ومعدل التضخم في الجزائر بعد فترة سنة هو 20%. وبالمقابل فإن معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نفس الفترة يتمثل في 6%. فهنا سعر صرف الدولار مُقابل الدينار سيؤول إلى الارتفاع، حيث بالمقابل تنخفض قيمة الدينار مُقابل الدولار. ويمكننا حساب سعر الصرف الجديد بين الدينار والدولار كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = [1 + (20\% - 6\%)] 122$$

$$1 \text{ دولار} = (1 + 14\%) 122$$

$$1 \text{ دولار} = 139.08 \text{ دينار جزائري.}$$

أي أن زيادة معدل التضخم في الجزائر عنه في الولايات المتحدة أدى إلى زيادة سعر صرف الدولار مُقابل الدينار الجزائري بزيادة قدرها 17.08 دج.

وجدير بالذكر، أن هناك نظريات أخرى تُفسر سعر الصرف. كما أن نتائج استعمال هذه الطريقة قد يكون لا بالدقة التي نتصورها، إذ هناك العديد من الاعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار.

3.4.4: نظام الرقابة على الصرف:

يُعرف هذا النظام، بأنه ذلك النظام الذي يكون فيه للدولة تدخل مُباشر في سوق الصرف من خلال العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

ملحق المحور الرابع**التمرين الأول:**

قام مستورد جزائري باستيراد بضاعة من مصر تُقدر كميتها بـ 5000 وحدة، سعر الوحدة الواحدة 30 جنية مصري. على اعتبار أنه لا يوجد سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الجنيه المصري ولكن تتوفر معلومات تشير إلى أن 1 دولار أمريكي = 7 جنية مصري، ومن جهة أخرى 1 دولار أمريكي = 105 دينار جزائري.

المطلوب: - إذا كان المستورد الجزائري مُطالب بتسديد قيمة البضاعة المبيعة المستوردة بالجنيه المصري. أحسب قيمة البضاعة المستوردة بالدينار الجزائري باستعمال الأسعار المتقاطعة.

حل التمرين الأول:

- إيجاد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الجنيه المصري:

$$1 \text{ دولار أمريكي يقابله } 105 \text{ دينار جزائري}$$

$$1 \text{ دولار أمريكي يقابله } 7 \text{ جنية مصري}$$

$$\text{إذاً } 1 \text{ جنية مصري} = \frac{7}{105} = 15 \text{ دينار جزائري}$$

أولاً نحسب قيمة البضاعة المستوردة بالجنيه المصري:

$$150000 = 30 * 5000 \text{ جنية مصري}$$

ثم نحسب قيمة البضاعة بالدينار الجزائري:

$$2250000 = 15 * 150000 \text{ دج}$$

التمرين الثاني:

سائح جزائري خصص مبلغ 100000 دج بغرض السفر إلى ألمانيا بتاريخ 15/07/ن، حيث كان سعر صرف 1 أورو = 125 دج ولأسباب معينة أجل سفره إلى 10/08/ن، حيث أصبح بهذا التاريخ 1 أورو = 135 دج.

المطلوب:- إذا كانت نسبة 32,5% من المبلغ المخصص للسفر تتمثل في تذكرة الطائرة والتي تُسدد بالدينار الجزائري. كم يخسر هذا السائح لقاء ارتفاع سعر صرف الأورو (قيمة الخسارة بالأورو)؟ وما هي نسبة الزيادة في سعر صرف الأورو؟

حل التمرين الثاني:

قبل الزيادة لدينا قيمة الأورو التي يتحصل عليها السائح بالدينار الجزائري:

$$\text{ثم تذكرة الطائرة: } 0,325 * 100000 = 32500 \text{ دج}$$

ومنه القيمة الباقية المخصصة لشراء عملة الأورو هي:

$$100000 - 32500 = 67500 \text{ دج}$$

إذاً قيمة الأورو التي يتحصل عليها هي: $125/67500 = 540$ أورو

أما بعد الزيادة تصبح القيمة التي يتحصل عليها هي: $135/67500 = 500$ أورو أي أن السائح يفقد ما قيمته 40 أورو.

نسبة الزيادة في الأورو هي:

$$\Delta C = \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} * 100$$

$$\Delta C = \frac{135 - 125}{125} * 100 = 8\%$$

أي تحسنت (زادت) قيمة الأورو خلال الفترة من 07/15/ن إلى غاية 08/10/ن بنسبة 8%.

التمرين الثالث:

قرر سائح جزائري زيارة الأردن في صيف سنة 2019، وكان بحوزته مبلغ 100000 دج. حيث يُقدر ثمن تذكرة الطائرة بـ 42000 دج، كما قرر تحويل ما نسبته 80% من المبلغ الباقي إلى الدولار الأمريكي (بافتراض أن قيمة منحة السفر غير مُحددة). لكن لظروف معينة أجل السفر إلى السنة المقبلة 2020، أين ارتفع معدل التضخم بـ 3% في الولايات المتحدة الأمريكية و 15% في الجزائر. ومن جهة أخرى ارتفع ثمن تذكرة السفر بـ 10%.

المطلوب:

على اعتبار أن هذا السائح يُبقى على نسبة تحويل المبلغ المتبقي من تذكرة الطائرة إلى الدولار الأمريكي. ما هي القيمة التي يفقدها من المبلغ المراد تحويله إلى عملة الدولار جراء التغيرات الجديدة الخاصة بالتضخم؟ علماً سعر الصرف بين العملتين في سنة 2019 يتمثل في 1 دولار امريكي = 118 دينار جزائري.

حل التمرين الثالث:

لدينا في سنة 2019 :

$$100000 \text{ دج} - 42000 \text{ (ثمن تذكرة الطائرة)} = 58000 \text{ دج.}$$

$$58000 \text{ دج منها } 80\% \text{ تُحول إلى دولار. أي } 46400 \text{ دج/} 118 = 393.22 \text{ دولار.}$$

$$\text{أما } 20\% \text{ المتبقية من المبلغ بالدينار تُعادل } 11600 \text{ دج}$$

وفي سنة 2020 لدينا:

سعر صرف الدولار في سنة 2020 هو:

$$1 \text{ دولار} = 118 \times [1 + (15\% - 3\%)]$$

$$1 \text{ دولار} = 118 \times 1.12 = 132.16 \text{ دج أي انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار .}$$

$$\text{ومن جهة أخرى ارتفع ثمن تذكرة الطائرة بـ } 10\% \text{ ، أي تصبح } 42000 \times 1.1 = 46200$$

$$\text{ومنه } 53800 = 46200 - 100000 \text{ دج}$$

$$53800 \text{ دج} \times 0.8 = 43040 \text{ دج وللحصول على هذه القيمة بالدولار يكون:}$$

$$325.66 = 43040 / 132.16 \text{ دولار. أما ما يتبقى من مبلغ بالدينار، فهو :}$$

$$10760 = 53800 \times 0.2 \text{ دج .}$$

$$\text{نتيجة لذلك، يفقد هذا السائح ما قيمته: } 325.66 - 393.22 = 67.56 \text{ دولار.}$$

وكذلك تأثر المبلغ المتبقي بالدينار نتيجة لذلك، حيث يفقد ما قيمته:

$$11600 - 10760 = 840 \text{ دج.}$$

المحور الخامس

5: تقنيات تمويل التجارة الخارجية:

تُعد التجارة الخارجية رابطاً أساسياً بين الدول في المجال الاقتصادي، إذ تتطلب في ذلك العديد من التقنيات التي تُسهل هذه العمليات سواء في المدة القصيرة أو ما يتعلق بالتمويل الطويل الأجل.

1.5: التمويل قصير الأجل للتجارة لخارجية:

تُباشر البنوك العديد من الأشكال في تمويل التجارة الخارجية، يمكن التطرق لها فيما يلي:

1.1.5: الاعتماد (القرض) المستندي:

هو عملية يقبل بمقتضاها بنك المستورد أن ينوب عن المستورد في الالتزام بالتسديد للواردات لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يُمثله مقابل استلام الوثائق والمستندات التي تُثبت أن المصدر قد قام فعلاً بإرسال البضاعة المتفق عليها. نستنتج أن فتح اعتماد مستندي يتطلب أربعة أطراف وهي المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر، حيث يتم ذلك وفق التسلسل التالي:

- إبرام عقد استيراد بضاعة مع المصدر الذي بدوره يرسل البضاعة والمستندات إلى المستورد؛
 - يطلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي مع تعهده في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع المستندات التي تُثبت تنفيذ العقد وإرسال البضاعة؛
 - التسديد الفعلي لفائدة المصدر عن طريق البنك الذي يمثله؛
 - قيام البنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائناً.
- ولإجراء قيام فتح الاعتماد المستندي يتطلب جملة من المستندات تتمثل في الفاتورة، بوليصة الشحن و النقل، بوليصة التأمين، الشهادات الجمركية، شهادة المنشأ (مكان صنع البضاعة)، شهادة التفتيش والرقابة والفحص للتأكد من سلامة المعلومات الموضحة بالفاتورة، الشهادة الطبية للتأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية.

ويمكن إيجاز أنواع الاعتماد المستندي وفق ما هو معمول به لدى البنوك كما يلي:

أ: قابل للإلغاء: يلغيه البنك دون مسؤولية تجاه البائع أو المستفيد؛

ب: غير قابل للإلغاء: يلتزم فيه البنك التزاماً تاماً تجاه المستفيد وهو الصورة العادية؛

ج: الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد: فهو لا يكفي بتعهد بنك المستورد فقط، بل يتطلب أيضاً تعهد بنك المصدر في شكل تأكيد ويعتبر من الآليات الشائعة الاستعمال لأنه يُقدم ضمانات قوية.

2.1.5: التحصيل المستندي:

هو آلية يقوم بمقتضاها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله والذي بدوره يُسلم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول كمبيالة. ونشير هنا إلى أن التحصيل المستندي يلتزم فيه المصدر بإرسال البضاعة فقط كما أن المستورد لا يمكنه استلام المستندات ما لم يُسدد المبلغ أو يقبل الكمبيالة. ولتنفيذ العملية هناك صيغتان:

أ: المستندات مقابل الدفع:

وهنا بإمكان المستورد أو البنك الذي يمثله استلام المستندات لكن مقابل التسديد الفعلي لمبلغ البضاعة نقداً.

ب: المستندات مقابل القبول:

وهنا بإمكان المستورد أن يستلم المستندات لكن بعد قبول الكمبيالة المسحوبة عليه، وتعطي هذه الطريقة للمستورد مهلة للتسديد.

3.1.5: خصم الكمبيالات المستندية:

وعملية خصم الكمبيالة المستندية هي إمكانية متاحة للمصدر، حيث يختلف الأمر عن كونه يُكلف بنكه في تحصيل دين المصدر على المستورد مثل التحصيل المستندي إلى حالة خصم الكمبيالات المستندية وذلك بعد ما يطلب المصدر من بنكه خصم الورقة ودفع قيمتها أي أن البنك يحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

4.1.5: عملية تحويل الفاتورة:

وهي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم بتحصيل الدين وضمان حُسن القيام بذلك. فهي تحل محل المصدر في الدائنية. عندئذ، تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمال عدم التسديد لكن مقابل عمولة التي تكون مرتفعة نسبياً قد تصل إلى 4% من رقم الأعمال الخاص بعملية التصدير. فهي بذلك

تُمكن المصدرين من الحصول على مبلغ الصفقة مُسبقاً من طرف المؤسسات المتخصصة قبل موعد التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر، كما تسمح للمصدرين من جملة مزايا تتمثل على الخصوص في:

- تحسين الخزينة بالتحصيل الآني؛
- تحسين الهيكل المالي للمؤسسات المصدرة؛
- تخفيف العبء المتعلق بالتسيير المالي والمحاسبي والإداري للمؤسسة فيما يتعلق ببعض ملفات الزبائن.

2.5: التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية:

أحياناً يُصبح التمويل قصير الأجل في التجارة الخارجية صعباً لأسباب معينة، عندئذ نلجأ إلى التمويل متوسط وطويل الأجل الذي يتجاوز مدة 18 شهراً.

1.2.5: قرض المشتري (المستورد):

يتمثل في تمويل يمنحه بنك في بلد المصدر للمستورد بوساطة من المصدر، حيث يقوم المستورد بتسديد ما عليه للمصدر فوراً ثم يقوم بتسديد دينه تجاه البنك وفق أقساط خلال مدة تتجاوز 18 شهراً. وفي هذه العملية تتحقق مصلحة للطرفين، حيث يحصل المستورد على البضاعة مرفوقة بتسهيل ائتماني - يُسدد وفق أقساط - مُصاحباً لبيع البضاعة، بينما المصدر يستفيد من السداد الفوري من المستورد. كما يُلاحظ أن القرض يرتبط ارتباطاً عضوياً بالصفقة التجارية، حيث إلغاء هذه الأخيرة يُلغي بالضرورة القرض. كما تسمح هذه العملية للمصدر بنقل العبء المالي إلى البنك لتجنب فترة الانتظار.

2.2.5: قرض المورد(المصدر):

ويتمثل في منح قرض للمصدر من طرف بنكه لتمويل صادراته بعد أن يمنح المصدر للمستورد مهلة للتسديد، أي المصدر يُسدد دينه للبنك على أقساط موازاة مع تحصيل هذا الدين من المستورد، كما يُشار إلى أن هذا القرض يُمنح للمصدر بعد إعطاء هذا الأخير أجلاً للتسديد لصالح المستورد، و لا يكون إلا بضمانات كقبول كمبيالات مُمضاة من المستورد مسحوبة عليه ومؤكدة من طرف بنكه، كما يقوم المصدر بتأمين القرض بنفسه أو مع بنكه لدى شركة تأمين ضد كل المخاطر كعدم التسديد والمخاطر السياسية.

3.2.5: التمويل الجزافي:

ويتمثل في تحريك دين متوسط الأجل مُمثلاً في أوراق تجارية، أي عبارة عن خصم تلك الأوراق دون طعن أو رجوع على المصدر أو من قام بالإمضاء على هذه الورقة. أي يحل المشتري لتلك الديون محل المصدر من خلال بيع ديون ناشئة عن التصدير محل المصدر وتحمل جميع الأخطار مقابل فائدة (خصم) التي تكون مرتفعة نسبياً، أي أن المصدر يتخلص نهائياً من دينه متوسط الأجل بحصوله على سيولة حاضرة مع التضحية بجزء منها (قيمة الخصم) والتخلص من مختلف المخاطر السياسية، التجارية، المالية، وأهمها سعر الصرف وذلك لصالح البنك المشتري للدين الذي يقوم بتسييره. عندئذ غالباً ما يشترط البنك المشتري للدين خطاب ضمان غير قابل للإلغاء من طرف بنك يضمن فيه المستورد في بلده (عادة بنك المستورد). كما قد يشترط أيضاً قبول بنك المستورد الكميالية المسحوبة على المستورد مع التعهد بدفع قيمتها عند تاريخ الاستحقاق.

4.2.5: القرض الايجاري الدولي:

هو آلية للتمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية وتتمثل في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي بدورها تُفاوض المستورد حول إجراءات عقد إبرام عقد إيجاري وتنفيذه. وفي الواقع هو نفسه فلسفة القرض الإيجاري الوطني ونفس آلياته مع اختلاف أن العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين. وهنا يستفيد المصدر من التسوية المالية الفورية وبعملته الوطنية في حين يستفيد المستورد من مزايا عقد القرض الإيجاري وخاصة عدم التسديد الفوري للصفقة الذي يكون كبيراً. حيث تتضمن الدُفعات التي تُسدد قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي إضافة إلى الفائدة وهامش يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة، حيث يكون التسديد تصاعدياً أو تنازلياً أو مكيفاً مع شروط السوق.

الخاتمة

الخاتمة:

احتوت المطبوعة الموسومة بـ " تقنيات وأعمال البنوك " على العديد من المفاهيم والتقنيات المستخدمة في البنوك، خاصة التجارية. حيث قُسمت إلى خمسة محاور رئيسية متنوعة بملحق لتمرين محلولة بالنسبة للمحاور الأربعة الأولى. ونأمل أن يجد الطالب ما يُفيدُهُ في هذا المقياس الذي يعتبر من المقاييس المهمة لطلبة الاقتصاد النقدي والبنكي خاصة وكل طلبة العلوم المالية بوجه عام.

وكان الهدف من إدراج أمثلة وتطبيقات لأهم التقنيات المستخدمة في البنوك والتي كان من بينها سلاسل تم اعتمادها في الأعمال الموجهة، لتعميق فهم الطالب وإخراجه من الحيز النظري إلى الحيز التطبيقي ومحاكاته مع ما يتم تطبيقه على مستوى البنوك. كما تم إدراج قائمة تكميلية لعدد من البحوث تمس بشكل أساسي محاور المقياس، يتم اعتمادها بشكل جزئي في الأعمال الموجهة، حيث تتمثل في بحوث فردية، دورها الرئيس هو تعميق معارف الطالب في هذا الصدد كوسيلة بحثية تُكمل الجانب التطبيقي.

ونُشير في هذا الصدد، أن هذه المطبوعة، ينبغي أن تفتح للطالب آفاقاً للاطلاع على مواضيع ومراجع أخرى لها علاقة بمقياس تقنيات وأعمال البنوك، أو حتى ما يخص المقياس في حد ذاته. فهي إذاً بمثابة مُرشدٍ ولا تحتوي على كل ما يريد الطالب.

وفي الأخير، نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بالشيء اليسير بتوفير مطبوعة بيداغوجية للطالب، تُمكنه من الاستفادة بخصوص هذا المقياس على مستوى اليسانس أو الماجستير، وتفتح له سبل الاطلاع والمعرفة في مجال البنوك وتقنياتها.

الدكتور: محمد بن جاب الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

- 1- بحيح عبد القادر ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك- دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام البنكي الكلاسيكي - ، دار الخلدونية، 2013.
- 2- دادي عدون ناصر، الرياضيات المالية، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1995.
- 3- _____، الرياضيات المالية، الجزء الثاني، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.
- 4- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2017.
- 5- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران، عمان، 2012.
- 6- شيحة خميستي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013 .
- 7- عطون مروان ، الأسواق النقدية و المالية(البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)- أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث - الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 8- غربي عبد الحليم عمار، مبادئ الأعمال المصرفية، القطاع المصرفي السعودي نموذجاً، مطبوعات KIE Publications ، الإصدار الأول، 2017.
- 9- فضيل فارس، التقنيات البنكية-محاضرات وتطبيقات- مطبعة ألموساك رشيد، ط1، الجزائر، 2013.
- 10- القزويني شاکر ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2011.
- 11- قنان ابراهيم، الرياضيات المالية، pages Blues ، الجزائر، 2016.
- 12- لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 13- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2010.
- 14- _____، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 201

15- محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، التحليل المالي - مدخل صناعة القرار، دار وائل ، ط3، 2008.

16- ناصر سليمان ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2015.

17- BEGUIN Jean-Marc, BERNARD Arnaud, L'essentiel des techniques bancaires , EYROLLES ,Editions d'Organisation, Paris, 2008.

18- BEN YAHYA Mohammed, Analyse financière de Colruyt, Mémoire pour l'obtention du baccalauréat en comptabilité option gestion, EPFC, Université libre de Bruxelles et de la Chambre de Commerce et de l'industrie de Bruxelles, 2013/2014.

19- DEPRESZ.M, DUVANT.M, Analyse financière, TECHNIPLUS,3éd, Paris,1995.

20-Luc BERNET-ROLLANDE, Principes de technique bancaire,DUNOD,25° , édition, Paris, 2008.

2- المقالات:

21- الحمداني رافعة إبراهيم، القطان ياسين م م طه ياسين، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، سنة 2013، ص ص 449-473.

22- رمو وحيد محمود، الوتار سيف عبد الرزاق محمد، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية- دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد32، سنة 2010، ص ص 09-29.

23- عبد الحكيم هشام طلعت، حسن أنوار مصطفى، تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن)- دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد81، 2010، ص ص 52-67.

24- الكواز أحمد، تقييم المشروعات الصناعية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 41 ، ماي 2005، السنة 4، ص ص 2-20.

25- ABU ORABI Marwan Mohammed, Empirical Test on Financial Failure Prediction Models- INTERDISCIPLINARY Iner JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, January, 2014,Vol5 N09,PP29-43.

3- مراجع أخرى:

26- ابراهيم الكراسنة، ارشادات عملية في تقييم الأسهم والسندات، صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية - أبوظبي، 2010.

4- المواقع الكترونية:

27- تعريف الأسهم والسندات وخصائصها وأنواعها. نادي خبراء المال
موقع: <https://my.mec.biz/t68691.html> تاريخ الاطلاع: 2020/03/05.

28- <http://www.cbanque.com/credit/agios-calcul.php> (Date de consultation : 13/02/2017).

29- www.bna.dz

30- <https://ar.wikipedia.org>

31- Analyse Financière-Leçon 12- L'évaluation des entreprises, 2eme partie, ABC BOURSE ,

Site : https://www.abcbourse.com/apprendre/12_lecon_af_12.html :Consulté le :05/03/2020

الملاحق

ملحق بقائمة بحوث تكميلية

الرقم	العنوان
01	الوساطة المالية
02	مفهوم وأهداف البنوك
03	مكونات الجهاز البنكي
04	الحساب البنكي
05	نقود الودائع
06	الأوراق التجارية
07	المقاصة
08	أدوات السياسة النقدية
09	البطاقة البنكية
10	النقود الالكترونية
11	الائتمان قصير الأجل
12	الائتمان متوسط وطويل الأجل
13	وظائف البنوك التجارية
14	موارد واستخدامات البنوك الإسلامية
15	مخاطر القروض
16	دراسة الضمانات
17	القرض التنقيطي
18	ملف القرض ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة
19	ملف القرض والدراسة المالية للمشروع
20	العمليات في سوق الصرف
21	الاعتماد المستندي
22	التحصيل المستندي
23	طريقة تحويل الفواتير في التجارة الخارجية
24	المؤسسات المالية غير المصرفية

25	البنوك العمومية الجزائرية
26	البنوك الخاصة الجزائرية
27	التأمين البنكي
28	البنوك الشاملة
29	متابعة القرض
30	البنوك المتخصصة
31	بنوك الاستثمار
32	بنوك الادخار
33	البنوك الالكترونية
34	مخاطر الصرف
35	تطور النظام البنكي الجزائري